



PROVISIONAL

A/35/PV.29
8 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك - ورت ،

يوم الأربعاء ، ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد ماشينغايدز (زمبابوي)

(نائب الرئيس)

ثم : السيد فون فيشمر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

(الرئيس - - - - -)

ثم : السيد مارينسكو (رومانيا)

(نائب الرئيس)

المناقشة العامة / ٩ - (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد ماومبا (ملاوي)

السيد غيرونوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد ببي (مالي)

السيد عبدالرحمن عبد الله (جمهورية السودان الديمقراطية)

السيد جابانغ (غامبيا)

يتضمن هذا المحاضر نصوم الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوم الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوم النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أمّا التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوم الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 366 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥مواصلة نذر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد موامبا (ملاوى) (الكلمة بالانكليزية) : باسم وفد ملاوى ، أود أن أقدم

تهاني الحارة للسيد راد جر فون فشمارة على انتخابه كرئيس للدورة الحالية للجمعية العامة ، وفي تقديم هذه التهاني له فإني أود أن تسمحوا لي بأن أسجل رضائنا لرؤيته وهو يرأس مداولات الدورة الخامسة والثلاثين العادية لهذه المنظمة .

وفي هذا الصدد ، نود أن نذكر بأن الحكومة الصديقة التي يمثلها بجدارة ، أى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، كانت أول من وعد بالمساعدات الاقتصادية في عام ١٩٦٣ ، عند ما انفصلت حكومتنا عن الاتحاد المتوفى ، اتحاد وسط افريقيا مع روديسيا ونياسالاند . ونود أن نذكر أنه منذ ذلك الحين فإن البلدين لم يسعدا فقل بعلاقات ثنائية طيبة لكنها زادت من قوة الى قوة . وعلى ذلك ، فإنه من الطبيعي أن يؤكد له وفد بلادى تعاونه ودعمه الكاملين في مسؤولياته كرئيس في الأعمال التي لا تزال أمامنا . وانطلاقاً من هذه الروح فإننا نحياه ونبلغه سعادتنا الشخصية البالغة لرؤيته يرأس هذه الجمعية .

ان وفد بلادى لن يقوم بواجبه اذا لم يحيي علنا سلفه السفير سليم احمد سليم من تنزانيا الذى قام بأعماله بطريقة ممتازة وبتكريس كامل ، لدرجة ان الدورات الاستثنائية التي ترأسها لم تزد من سمعته كدبلوماسي ولكنها قد أولت شرفاً عالياً لتتنانها بصفة خاصة وافريقيا بسمرة عامة . ان وفد بلادى مدين للسفير سليم على مساهمته البارزة في عمل الأمم المتحدة . ونحن نحياه على العمل الممتاز الذى قام به لصالح المجتمع الدولي بأسره .

ان حكومة جمهورية ملاوى لا تزال تتابع باهتمام بالغ الجهود التي يبذلها الأمين العام في محاولاته للتعبير الايجابي عن قرارات كل من هذه الجمعية ومجلس الأمن . ان حكومتى قد سجلت تسجيلاً خاصاً بزيارته لمنطق عديدة من العالم بما في ذلك جنوب شرقي آسيا ، والشرق الأوسط - وهذا بعض من كل - في بحثه عن تسوية سلمية لمواقف متفجرة يبدو أنها تتسبب فى الأمن والسلام الدولي .

وعلى ذلك ، وباسم حكومة بلادى فاننا نود أن نسجل شكرنا الخالص للدكتور كورت فالد هايم على هذه الجهود ، وأن نهنئه هو ومعاونيه المخلصين على عملهم وعلى خدمتهم لقضية السلم والاستقرار الدولي . ان حكومتي تنوّه أيضا بتقرير الأمين العام السنوى لموضوعيته وتحليله الدقيق للتطورات السياسية الدولية خلال العام الماضي . وفي الواقع ، فاننا نفخر بالمستوى العالمي للعمل العظيم الذى وضعه لعمل منظومة الأمم المتحدة .

ان حكومة جمهورية ملاوى ، بالتفاهم مع حكومات الكومنولث الأخرى قد انضمت الى المجتمع الدولي في الترحيب باستقلال دولتين جديدتين ذاتي سيادة هما زمبابوى في افريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين في الكاريبي وكانت كل من الدولتين من الممتلكات السابقة للسلكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وقد قبلت كل منهما باعتبارهما العضو الثالث والخمسين بعد المائة والرابع والخمسين بعد المائة على التوالي ، في الأمم المتحدة . ويقبول هذين العضوين الجديدين فان الأمم المتحدة قد اتخذت خطوات جسورة وايجابية تجاه تحقيق هدفها ، وهو مبدأ عالمية العضوية واعترافا بهذا الانجاز ، وتقديرا له فان وفدنا يود ان يقدم التهاني الحارة والقلبية الى حكومتى وشعبى زمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين . كما نود ان نهنيء حكومة صاحبة الجلالة للسلكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على تيسيرها استقلال هاتين المستعمرتين السابقتين لقد سجلت حكومة ملاوى برضا كامل وسعادة ازالة البند المتعلق بالوضع في الجنوب الروديسي لأول مرة . من جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وعلى ذلك ، فان حكومة بلادى تأمل في أن مثل هذه البنود المشابهة التي لا تزال قائمة سوف تحذف من جدول أعمال الجمعية العامة بأسرع ما يمكن .

ان القمة السابعة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية التي عقدت في فريتاون بجمهورية سيراليون في تموز/يوليه الماضي قد وافقت على التصريح للدكتور سايكا ستيفنس الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، ورئيس دولة وحكومة سيراليون بأن يعقد اللجنة المخصصة لمشكلة الصحراء الغربية بهدف التوفيق بين اطراف النزاع ، ومن أجل البحث عن حل عادل وسلمي لهذه المشكلة . وعلى ذلك ، فان الدورة الرابعة للجنة المخصصة قد عقدت في فريتاون في وقت مبكر من الشهر الماضي . وتسجل حكومتى باهتمام بالغ حقيقة أنه منذ انشاء هذه اللجنة ، يبدوالآن ان اطراف النزاع ليست مستعدة فقط لمناقشة القضية بل انها قد شاركت في اجتماع واحد على الأقل من مثل هذه الاجتماعات التي تشكل أساس التوصيات الحالية التي قدمها رؤساء الدول والحكومات الافريقية . ان القرار بالمشاركة في مثل هذه العملية يبدولنا أنه فآل حسن بالنسبة للمستقبل . وعلى ذلك ، فاننا نتمنى لجمعية المشاركين وكذلك للجنة كل نجاح وتوفيق في البحث المكرس من أجل حل سلمي لهذه المشكلة الافريقية . وفوق كل شيء فاننا نوه بمنظمة الوحدة الافريقية لتصميمها على استمرار محاولتها وحلها في اطار ميثاق المنظمة .

وخلال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة فلقد عبر المجتمع الدولي عن خيبة أمله واستيائه ازاء التحول السلبي للاحداث عندما لم تنجح صيغة حل مشكلة ناميبيا التي قدمتها البلدان الغربية الخمس من خلال مجلس الأمن . وعلى الرغم من خيبة الأمل هذه ، فان الجهود من أجل البحث عن تسوية سلمية للمشكلة قد أسرع بها الأمين العام ، ونتيجة لذلك فاننا نسمع أن جميع الأمور المتعلقة الموجهة ضد اقتراح التسوية قد أقرها مجلس الأمن وهي في سبيلها للتحقق . وعلى أية حال ، فانه لا يمكننا ان نفهم وأن نقدر التردد الذي تديده حكومة جنوب افريقيا في تيسير التنفيذ الفوري لصيغة لم تدرس بعناية فقط ، بل انها درست تفصيلا من جانب جميع الاطراف المعنية . ونحن نعتقد ان التأكيدات التي قدمها الأمين العام حقيقية ، وأنها ترمي الى ضمان انتقال سلمي للسلطة السياسية الى الناميبين أنفسهم . ونحن نعتقد ان الانتخابات الحرة والعادلة تحت اشراف الأمم المتحدة ، لن تكون ممكنة فحسب بل ان مشاركة كل ناميبي في أية انتخابات مماثلة سوف تكون مضمونة . وفي هذا الصدد ، نود ان نذكر باقتناع حكومتنا بالمبادرة الغربية التي توجهت الآن بما اتفق عليه من جانب جميع الاطراف . وعندما خاطب الجمعية العامة السيد ما تينجي رئيس وفدنا في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ووزير التعليم فانه قد قال في تشرين الأول / اكتوبر الماضي بشأن رد فعل حكومتنا :

" ان حكومتي مقتنعة بأن هذا هو أكثر الطرق أملا من أجل الوصول الى حل عادل ومقبول دوليا لمشكلة ناميبيا . وعلى ذلك ، فانه من المشجع ان نسجل ان الجهود قائمة من أجل الاستمرار في المبادرة الغربية ، وانني أناشد الاطراف المعنية التحلي بحسن النية حتى لا نفقد مرة أخرى فرصة نجاح حل هذه المشكلة " . (A/34/PV.26.P.67)

وعلى ذلك وببنفس الروح فاننا نكرر مناشدة حكومتنا الى جميع الاطراف وخاصة حكومة جمهورية جنوب افريقيا بأن تيسر تنفيذ الصياغة التي هي موضع البحث الفعال في الوقت الحالي . ان الوقت يمر سريعا ، وحان موعد حل هذه المشكلة .

ونود ان نوضح ان وجهات نظر حكومتنا بشأن الفصل العنصري والعنصرية وما يرتبط بهما معروفة جيدا ليس فقط لهذه الجمعية ، بل أيضا لحكومة جنوب افريقيا . وقد تذكرون انه في العام الماضي قال رئيس وفدنا ما يلي حول سياسات الفصل العنصري والعنصرية التي تمارسها حكومة جمهورية جنوب افريقيا :

” ان حكومتي لا تزال مصممة على معارضتها لسياسات الفصل العنصرى والوسائيل المستخدمة لتنفيذها ، بما في ذلك اقامة المستوطنات . وهذا الموقف معروف اليوم للحكومة القائمة في جنوب افريقيا ولكن حكومتي مقتنعة أيضا بأن أفضل سبيل لحمل السكان البيض في الجنوب على التغيير انما يكون بالاتصال وضرب المثل والدخول معهم في حوار ” . (المرجع السابق ص (٧) .

ولا يزال الشعب الأسود في جنوب افريقيا يتحدى الأجهزة القانونية لقمعهم بسبب أنهم قد استغلوا لثلاثة قرون ، واعتبروا أجنب في أراضيهم . وللأسف ، فان اطفال المدارس من السود قد أظهروا لفترة من الزمن تحديهم المطلق علنا للأسلحة التي يبدوانها جمعت من أجل الهدف الأيدي للاخضاع السياسي . ان الشعب الأسود في جنوب افريقيا يكره انشاء البانتوستانات التي يعتقدون انها خلاصة الفصل العنصرى والعنصرية البحتة . كما ان هذا الشعب يكره ” بلقنة ” جنوب افريقيا الجميلة وهو يفضل أن يتوحد . ان رغبة هذا الشعب في الاندماج الكامل ووحدة أراضيه سوف تؤدي به الى تصعيد الكفاح من أجل حرية ورفاهية كل شعبه بغض النظر عن اللون أو العقيدة . ومن أجل ذلك ، فان استمرار بلقنة جنوب افريقيا انما يعني فقط اهانة وتحديا لكرامة السيادة يستهدف استمرار اسطورة الباسكاب (التفوق) .

ان الشعب الأسود في جنوب افريقيا سيستمر في الاصرار على احترام حياته وكرامته . وطالما ان حقوق الانسان الأساسية ستظل متجاهلة فان الكفاح ليس فقط من أجل المساهمة بل وقيادة شؤونهم في بلد هم لن يتوقف . ولذلك فاننا على غرار المجتمع الدولي نعتقد أن هناك جدوى في بحث الشعب عن العدالة الاجتماعية والتحرر السياسي . ونعتقد انهم يكرهون العنف مثلما يمتنون الظلم السياسي والعنصرية . ونعتقد ان المواجهة وكذلك العناد ليسا في مصلحة الجماعات المختلفة العنصر في تلك البلاد . ونحن نعتقد ان الشعب الأسود في جنوب افريقيا يصرخ من أجل ، ويصر على ، بناء أمة متحدة ونشطة وقوية وتمتع بالرعاية قادرة على تقديم الزعامة المستنيرة للقارة الافريقية . ان جنوب افريقيا كانت دائما وستظل جزءا لا يتجزأ من القارة الافريقية . ولذلك فاننا لا يمكن أن نفهم لماذا تصر الأقلية البيضاء التي تحكم هذا البلد على انشاء أوروبا صغيرة هناك بينما تصر في نفس الوقت على تسمية نفسها بالافريقيين واننا ، كما حدث في سنوات سابقة ، نحث ذوي النفوذ والتأثير على السكان البيض وحكومة جنوب افريقيا بأن يؤثروا عليهم ويجتذبونهم الى مائدة المفاوضات من أجل حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لم تؤد فقط الى تدهور العلاقات العنصرية في البلاد بل وأيضا نجحت في عزلها عن الأسرة الدولية للانسان . ان وفد بلادى يتضرع الى الله أن يكون هناك حل سريع للمشكلة حتى تعود هذه البلاد الى هذا المحفل وتحتل مكانها الشرعي .

ليس هناك حل فوري لمشكلة الشرق الأوسط يمكن أن يحصل على التأييد الفوري لجميعة الاطراف . ولكن ملاوى تعتقد انه اذا ما توفر المناخ السياسي الملائم والرغبة في الدخول في حوار ذي مغزى بين كافة الاطراف المتنازعة فانه يمكن أن نجد حلا بأسرع مما نتصور . وللأسف فان الاتجاه في الاوقات الاخيرة الى مهاجمة جهود الأمم المتحدة في المنطقة ، والتصميم الحالي على اتخاذ أفعال من طرف واحد في بعض جوانب المشكلة ، واستمرار الحصول على اسلحة الفتك والتدمير الشامل التي تدفع الاطراف المتنازعة الى القيام بأعمال العنف ، ورفض الاعتراف وقبول الوجود من جانب كل طرف والميل الى تجاهل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وعدم الرغبة ، التي وضحت حتى الآن ، في اعطاء الفاعلية للعشرات من قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بالانسحاب من الاراضي المحتلة . الخ وكل ذلك يبدو ، في رأينا ، انه قد أدى الى هدم مصداقية

المهادرات السلمية للأمم المتحدة في تلك المنطقة . وبالطبع فان وفد ملاوى لا يوافق على هذا التطور السلبي . واننا نعتقد أن المنطقة لا يمكن ان تطبق استمرار نزعها حتى الموت لأنها ان فعلت ذلك فانها تودى بنفسها الى الدمار ، وبذلك تخلق جوا عاما من عدم الاستقرار وعدم الأمن في العالم ، وبالتالي فاننا نقول بأن الأمين العام قد تقدم بملاحظة قيمة ومناسبة الى هذا المحفل عند ما ذكر في تقريره الأخير :

" ان اى تقدم في الشرق الأوسط يتطلب في المقام الأول اتصالات واسعة وتفهم أفضل في كثير من المستويات . ولا يمكن ان يكون هناك أمل للتقدم السلمي اذا ما كانت شعوب المنطقة وقادتها لا يعترفون ولا يقبلون حق الآخرين في الوجود . ويجب خلق ظروف يمكن معها التوصل الى حلول ايجابية متفق عليها " . (A/35/L.P.11)

اننا لا نرى اى اهانات أو اثارا في الملاحظات السابقة بل انها تبد ولنا انها مناقشة أساسية للحقيقة البديهية التي تعكس واقع الموقف . ولا نجد في هذه الملاحظات ما قد يؤدي الى اغضاب آلهة الشرق الاوسط . وعلى ذلك فاننا نحث المجتمع الدولي على أن ينضم الى الأمين العام في محاولاته للقيام بضغط مناسب على كل الاطراف في المنطقة من اجل تسهيل انشاء نمط من الظروف كالذى أشير اليه في الاقتباس السابق وتيسير تطوير " حلول ايجابية ومتفق عليها " تهدف الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط .

في رأى وفدنا فان الأمين العام قد قام بما يمكن ان يكون اقتراحا مشيرا فيما يتعلق بالموقف في افغانستان . وطبقا له .

" ان الطريقة الوحيدة التي يبدا وانها مفتوحة هنا هي ان نبدأ في عملية تفاوض بين كافة الاطراف المعنية بهدف ايجاد حل سياسي للمشكلة مع الأخذ في الاعتبار الكامل لمبادئ الميثاق ومقررات المنظمة " . (المرجع السابق ص ٥)

وحسب علمنا فان ممثلي افغانستان ينظرون الى مثل هذه المقترحات على انها تدخل سافر في شؤونهم الداخلية . بل انهم اعترضوا على ادراج هذا البند في جدول أعمال هذه الجمعية . وبالنسبة لهم فان القوات الاجنبية ، التي اغرقت بلادهم ، موجودة هناك بناء على دعوتهم لأن سيادتهم ، كما يزعمون ، كانت مهددة من قبل الامبرياليين والامبرياليين الجدد بالاتفاق مع ابناء

عمومتهم الاستعماريين والاستعماريين الجدد . ومع ذلك فان المجتمع الدولي يجب أن يأخذ علماً لماذا قام الشعب الافغاني ، الذى باسمه دعيت هذه القوات الأجنبية كما يزعمون ، بالمقاومة ولجأ البعض الى الدول المجاورة . واذ كان موضوع الدعوة لا يمكن أن يناقش من قبل هذه الجمعية ، فان حالة الآلاف من اللاجئين على الأقل تستحق الدراسة . وعلى ذلك فاننا نأمل أن يسمح لهذه الجمعية ، التي اشتركت بالفعل - حيث انه مطلوب منها النظر في تقديم الدعم المادى من أجل رفاهية اللاجئين الأفغانيين - باستعراض الموقف هناك قبل أن يتدهور بشكل لا يمكن اصلاحه . وفي ضوء ذلك فاننا ننظر الى اقتراح الأمين العام على أنه ايجابي وبنّاء ويستحق دراسة فورية وإيجابية من قبل المجتمع الدولي .

ان الموقف في كموتشيا مثل افغانستان يقال انه ما زال خطيراً . ولقد اخطرنا بأنه حتى عمليات الاغاثة الانسانية التي تقوم بها منظومة الامم المتحدة بالتشاور مع منظمات تطوعية من أجل صالح المقتلعين والمبهدين من كموتشيا سواء كانوا رجالاً أو نساءً أو أطفالاً ، قد واجهت مشاكل سياسية وعسكرية خطيرة . واننا قلقون لأنه لم يتم تقديم اطلاقاً في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢/٣٤ الذى لا يتناول فقط الوضع في كموتشيا بل يطالب بوجه خاص بانسحاب القوات الأجنبية من ذلك البلد الذى نرث حتى الموت منذ العمليات العسكرية في العام الماضي . واننا نعتقد ان انسحاب هذه القوات الأجنبية سييسر بلا شك البحث عن حل سياسي مقبول .

وفي هذا الصدد فاننا قد سجلنا جهود الأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة لمعاونة اطراف النزاع في محاولة التوصل الى نوع من التسوية . وبالرغم من ان تلك الجهود لم تؤد الى نتائج باهرة فانه يبىد وانه قد نجح على الأقل في أن يواصل وزير الخارجية حوارهما خلال الدورة الخامسة والثلاثين الحالية للجمعية العامة هنا في نيويورك . واننا نتمنى لهما النجاح في جهودهما ، ومن جانبنا فاننا سنراقب جهودهما باهتمام بالغ .

ان الاجتماع الذى عقد في ٩ آب/اغسطس من هذا العام والمتعلق بالموقف في قبرع يقال انه قد توج باتفاق بين الطائفتين على ان تبدأ مناقشة القضايا الاساسية المتعلقة بالنزاع ولكن كـلا الطرفين يقال انهما يفتقدان عنصراً هاماً ألا وهو الارادة السياسية اللازمة والالتزام بالتفاوض والتوصل الى حلول وسط . وفي غيبة هذه الكيمياء السياسية الاساسية فانه قد اصبح من الصعب البدء في عمل جاد . وفي هذا الصدد فاننا نناشد الطائفتين مرة اخرى ان تتعاونوا مع الأمين العام في البحث العام

عن حل سلمي للنزاع .

وأثناء الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة عبر وفد ملاوى عن أمله في أن
الابرام الناجح لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) بين الولايات المتحدة الأمريكية
وبين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سوف يحفز هاتين الدولتين الى استخدام خبرتهما
التي اكتسبها من خلال مفاوضات المطولة في الجهود التي تربي الى تحقيق نزع السلاح الشامل
في العالم . وللأسف فانه يبدو أن هذا لم يحدث . وفي هذا الصدد فانه من الملائم أن نلاحظ
أن استراتيجية نزع السلاح التي وضعتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع
السلاح لم تترجم في الواقع الى أعمال موضوعية كما كان متوقعا . وبدلا من ذلك فان المجتمع الدولي
قد شاهد تصاعدا في سباق التسلح بصورة أكبر . ان المجتمع الدولي قد رأى أثناء العام الماضي
حكومات تعطي الأولوية للاستعداد العسكري بينما في نفس الوقت تؤيد مبادئ نزع السلاح . ان هذا
الموقف العقلي قد أدى الى تقدم بطيء في هذه المشكلة . ان الحد الأدنى لكل هذا يبدو أنه في
نهاية العام الحالي — طبقا للتقرير الذي قدمه الأمين العام — سوف تزيد النفقات العسكرية في العالم
عن ٥٠٠ بليون دولار أى حوالي ٦ في المائة من الناتج الاجمالي لجميع بلدان العالم . لقد رؤعتنا
نتائج الدراسة الشاملة بشأن الأسلحة النووية والتي طلبتها الجمعية العامة منذ عامين والتي انتهت
أخيرا ، والتي تبرز المخاطر الكبيرة لهذه الأسلحة في ترسانات الدول الكبرى . وطبقا لما قاله الأمين
العام " في ١٣ عاما فان عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية قد تضاعفت ثلاث مرات (A/35/L.F.13) . هل
يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل مثل هذا الانتشار النووي ؟ هل أصبح المجتمع الدولي يحسب
التكنولوجيا لدرجة أن أصبح هدفه الآن هو افناء نفسه من على وجه الأرض ؟

ان وفد ملاوى يتفق مع ما قاله الأمين العام من أنه " يجب أن يكون هناك أدلة ملموسة
للتزام بالأهداف المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة " . (المرجع السابق
ص ١٣) . كما أن وفدا يؤيد الأمين العام فيما أكده من أن " عقد نزع السلاح الثاني الذي بدأ في
العام الحالي يقدم اطارا مناسباً لوضع أهداف محددة ويمكن التوصل اليها سياسيا ، ولا حراز تقدم
لموس في ذلك الاتجاه " (المرجع السابق ص ١٣) . ان هذه الجمعية قد شجعت من هذه الاعترافات
التي تنطلق بسلسلة من هؤلاء الذين يقولون انهم لم ينتهكوا اطلاقا أية اتفاقيات بشأن نزع السلاح
والرقابة على التسلح . ان مثل هذه الاعترافات لا يمكن أن تؤثر في أى شخص في هذه الجمعية
لأنها لا تتصل بواقع ما يدور بشأن المعترفين بها .

ان الارادة السياسية للدول على أعلى المستويات في أى حكومة لتمويل واعادة تشكيل هياكل الاقتصاد الدولي الحالي يبدو و أنها لم تتوفر فيمن شاركوا في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة المكرسة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وعلى ذلك فان فرصة اخرى للاقامة المقترحة لنظام اقتصادى دولي جديد يبدو و أنها ضاعت في الشهر الماضي . ومع ذلك فان وفد بلادى قد انضم الى الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ في أن يسجل بارتياح توافق الآراء الذى تم التوصل اليه بشأن نص استراتيجى للتنمية الدولية من أجل عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية المقرر أن يبدأ في كانون الثانى /يناير ١٩٨١ . ولكن قد خاب أملنا بفشل الدورة في التوصل الى اتفاق بشأن الاجراءات والاطار الزمنى لبدء المفاوضات الشاملة . ومع ذلك وبالرغم من هذا الفشل مازال يحدونا الأمل أنه مع بداية عام ١٩٨١ فان الوفود الغربية الثلاثة الهامة ستعيد النظر في موقفها بصدق ايمان متأن فيما تحقق حتى الآن وسوف تمهد الطريق لبداية المفاوضات الشاملة في الوقت المحدد . اسمحوا لي أن أذكر بأنه في خلال الساعات الأخيرة للدورة الاستثنائية المذكورة فان كندا قد اتخذت أول خطوة بأن أعلنت في كلمتها الختامية انها :

” قررت عكس اتجاه السنوات الأخيرة القليلة الماضية التي تتناقص فيها معونة

التنمية الرسمية لكندا كنسبة من اجمالى دخلها القوي ” . (A/S-11/PV.21.F.6)

ان هذا البيان يستمر فيقول :

” اننا سنتحرك الى أعلى مرة اخرى ، وان معونة التنمية الرسمية سوف تصل الى

٥٠ في المائة من اجمالى الناتج القوي في منتصف العقد . ان هدفنا بعد ذلك هو

الموافقة على الحاجة الى أن تصل معونة التنمية الرسمية الى ٧٠ في المائة من اجمالى

الناتج القوي في نهاية العقد واننا سنقوم ببذل جميع الجهود من أجل تحقيق هذا

الهدف ” (المرجع السابق . ص ٦) .

وبوضوح فان كندا اتخذت مرة اخرى المبادرة لرسم الطريق أمام الدول المانحة الكبرى التقليدية .

لذلك فان وفد بلادى يحيي كندا على هذا الاجراء .

ويسر حكومة ملاوى أن تسجل أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذى انعقد في

جنيف في آب/اغسطس الماضي قد انتهى من دورته التاسعة بنظرة متفائلة للغاية . وطبقا للتقارير

التي حصلنا عليها فمن المأمول اعتماد الاتفاقية في بداية العام المقبل ، وستكون معدة للتوقيع عليها في نيسان / ابريل ١٩٨١ . وعلى ذلك فاننا نود أن نسجل شكرنا وامتناننا لكافة المشاركين في هذا المؤتمر على مساهمتهم البارزة في وضع مشروع دستور البحار . ونأمل أن المؤتمر الأخير المقرر عقده في بداية العام المقبل سيساهم بشكل ايجابي في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان وفد ملاوى يود أن يكون أول من يحيي منظومة الأمم المتحدة وأن يشيد بموظفيها على كافة المستويات على جهودهم الممتازة التي يقومون بها من أجل الادارة الحسنة للمنظمة بأكملها . اننا نود أن نحبي تحية خاصة أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) على اصرارها على التنفيذ الايجابي لأحد أهداف المجتمع الدولي ألا وهو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي هذا الصدد فاننا نذكر أنه من خلال الاونكتاد في جنيف فان خطوات رئيسية اخرى قد اتخذت من أجل إعمال هذا الهدف عندما تم في ٢٩ حزيران / يونيه من هذا العام في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الصندوق المشترك إقرار مواد الاتفاق حول الصندوق المشترك . ويمكن أن نذكر بأن الوثيقة الختامية للمؤتمر قد وقعتها ٩٢ دولة ، وبعد ذلك فان لجنة تحضيرية تضم ممثلين ٢٨ دولة قد كلفت بوضع مشروع قواعد الاجراءات والنظم وأدوات السياسة الاخرى ذات الصلة لعرضه على مجلس المحافظين .

وكما تدرك هذه الجمعية فاننا نهدف الى أن يخدم الصندوق كأداة حيوية في تحقيق أهداف البرنامج المتكامل للسلع كما جاء في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د - ٤) . واننا نتفهم أن الصندوق سوف ييسر أيضا من ابرام وتنفيذ اتفاقيات سلعية دولية تهتم البلدان النامية بصفة خاصة .

ان فهمنا لمغزى الصندوق من وجهة نظرنا كدولة نامية ، بيد وأنه سيؤثر على الأقل على

المجالات الرئيسية الستة التالية :

أولا ، ان الصندوق المشترك يمكن النظر اليه على أنه عامل هام في النظام الاقتصادى الدولى

الجديد وبرنامج العمل الذى أقام هذا النظام . ان برنامج العمل قد نظر في الحاجة الى ضرورة تنظيم التجارة الدولية في السلع الأساسية الأولية بهدف اخفاء أرباح أكبر للبلدان النامية فيما يتعلق بالأسعار والعائدات وفرص تجهيز وتسويق ورقابة موارد ها الطبيعية .

ثانيا ، ان الصندوق يمثل أول تغيير رئيسي قد حدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في تنظيم العلاقات الدولية الاقتصادية . ويعكس المؤسسات المالية التي أنشئت بعد الحرب مباشرة مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، فان الصندوق المشترك سيسمح للدول النامية بأن تلعب دورا هاما وحيويا في ادارة الاقتصاد العالمى . وان العضوية العالمية في الصندوق ستؤدى الى جمع الدول التي لها نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة ، وانه من المأمول أن المشاكل المتولدة عن المدفوعات التي تقدها الدول سواء في عملات قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل قد لا تكون ذات بال ، وانها ستؤدى الى ازالة المعايير المزدوجة السائدة في منظومة الأمم المتحدة والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على البلدان النامية .

ثالثا ، ان عمليات الحساب الأول في الصندوق المشترك سوف تؤدى الى استقرار أكبر

لأسعار كثير من السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية ، ان عدم استقرار الأسعار كما تبين التجربة يؤثر بالفعل على عائدات الدول النامية من صادراتها ويساهم في التضخم ، وفي بعض الأحوال يمكن أن يؤدى الى عرقلة تخطيط الانتاج خاصة الانتاج الزراعى في البلدان النامية . ان استقرار الأسعار سيؤدى الى ازالة هذه المصاعب ويساهم في ضمان أكبر للاستثمارات في الموارد الأولية .

رابعا ، ان عمليات الحساب الثانى ، أى الأنشطة بخلاف تلك الخاصة بالتخزين ، مثل

تحسين الانتاجية وتطوير المنتجات والتسويق والتوزيع ستؤدى الى توليد موارد للبلدان النامية من أجل تمويل مشروعات انمائية طويلة المدى مرتبطة بقطاع السلع الأساسية . وهذه هي المشروعات التي ستؤدى الى تحسين الموقف التنافسي للسلع الطبيعية التي تصدرها البلدان النامية فيما يتعلق بالسلع البديلة . وستساعد هذه البلدان أيضا على تجهيز سلعها وتسويقها وتوزيعها .

خامسا ، ان هيكل رأس مال الصندوق يمكن الدول النامية من المساهمة فيه دون أن تسبب خفوطا على اقتصادياتها . ان النسبة بين رأس المال المكتتب فيه الى رأس المال المقترض للصندوق كما تم الاتفاق عليه أى ثلث مكتتب فيه وثلثان مقترضان سيؤدي الى زيادة قوة الصندوق على الاقتراض ويؤدي به الى أن يكون متكافلا من الناحية المالية . وبالنسبة الى البلدان النامية فان هذا يعد شيئا هاما لأن دخول الصندوق في عمليات سوق رأس المال قد يؤثر مباشرة على عمليات التخزين فيه .

سادسا وأخيرا ، فان هيكل التصويت في الصندوق وق ٤٧ في المائة من الأصوات لمجموعة ال ٧٧ ، و ٤٢ في المائة للمجموعة ب ، و ٨ في المائة للمجموعة د و ٣ في المائة للصين — قد أقام مبدأ جيدا لتقاسم القوى والسلطة في المؤسسات المالية الدولية . واذنا صدقت كافة الدول النامية على مواد الاتفاق فانها ستمثل أكبر كتلة أصوات في ادارة الصندوق .

ونحن نرى أن اقامة الصندوق المشترك هو اعتراف من قبل المجتمع الدولي بنمو التوترات السياسية والاقتصادية التي تؤدي الى هدم العلاقات الدولية والتي يجب أن تدرس وأن تعالج بأسرع ما يمكن . اننا نعتقد أن اقامة الصندوق تسمح بدخول شركاء اقتصاديين جدد في العالم المتكافل والمترايط ، وعلى ذلك فاننا ان ندرك الفوائد العديدة للصندوق المنشأ أخيرا فاننا نود أن نحث كافة الدول الأعضاء في هذا المحفل المؤثر لكي تصدق فوراً على مواد الاتفاق هذه ، حتى نتحرك جميعا الى الأمام . اننا نشيد بالصندوق المشترك لكافة حكومات المجتمع الدولي * .

ختاما ، اننا نود أن نناشد هذه الجمعية أن تراعي ذلك القلق الرئيسي للقارة الافريقية فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للخطوط الملاحية في المحيط الهندي . ان التزام افريقيا بالسلام وبالصدافة الدولية المتبادلة شيء معروف ، واعترافا بهذا الالتزام فان أحد رجال الدولة في افريقيا وهو رئيس مد فشق ، قد تقدم أخيرا باقتراح علني محدد يهدف الى الاحتفاظ بالمحيط الهندي كمنطقة سلام . لقد طالب باجتماع قمة للدول الساحلية والخلفية والمستخدمين الكبار للبحار ، بما فيهم الدول الخمس الكبرى لكي ينعقد في تاناناريف عاصمة بلاده . وفيما يتعلق بموعد انعقاد هذا الاجتماع فقد اقترح أن يتم في نهاية ١٩٨١ أو بداية ١٩٨٢ . وعلى ذلك فان وفد

* تولى الرئيس الرئاسة .

بلادى يحث المجتمع الدولى على أن ينظر في الاقتراح المتقدم ، بالاهتمام والاحاح اللذين يستحقهما . ان افريقيا تؤيد السلم والاستقرار الدائمين وعلى ذلك فان مبادرة مدغشقر تسير على هذا الطريق وعلينا أن نحبي رئيس ذلك البلد الافريقي العظيم الواقع في المحيط الهندى .

السيد فيرونوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

السيد الرئيس ، أرجو أن تتقبلوا تهانتي على انتخابكم لمنصبكم الهام كرئيس للفترة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأفضل تمنياتنا لانجاز مهامك العظمى بشكل ناجح . ان هذه الدورة للجمعية العامة والتي تعتبر الذكرى الخامسة والثلاثين للأمم المتحدة هي فترة هامة ، ان أنه بسبب الامبريالية وقوى الهيمنة زاد تفاقم الوضع الدولى وتعرضت عملية الانفراج لاختبارات صعبة .

ان النضال من أجل تحسين العلاقات الدولية عملية مضمّنة يتعارض فيها اتجاهان أساسيان في السياسة الدولية ، فهناك الخط الذى اتخذه الدول الاشتراكية وفيرها من الدول المحببة للسلام ، والحرية ، والتي تحترم الانفراج وحقوق الشعوب ، وهناك الخط الذى اتخذه الدوائر العدوانية الميالة للحرب وهي الدوائر الامبريالية ومهيمنو بكين الذين يحاولون وأد الانفراج وتصفية الانجازات الايجابية في السنوات الأخيرة واتباع سياسة الاضطهاد والعسكرية والعدوان .

وان يغفل الامبرياليون - وفي مقدمتهم القوى الرجعية للولايات المتحدة - حقائق العالم المعاصر، ويشعرون بالخوف من نجاح الاشتراكية، وحركات التحرر الوطني، ونمو القوى المحببة للحرية والديمقراطية والسلم ككل، فانهم سلكوا طريقا يبري الى الاخلال بالتوازن العسكري الذي قام في العالم، بما يحقق صالحهم ويضر بالا نفراج والأمن والتعاون بين الشعوب. ان هذه العناصر هي السبب في التفاقم الراهن في الموقف الدولي.

ويبدو أن الانتصار في الحرب العالمية الثانية على المانيا النازية واليابان العسكرية، وتطورات الأحداث في العالم خلال فترة ما بعد الحرب قد أكدت حقيقة ثابتة هي أن طريق العسكرية والعدوان، لن يؤدي الا الى الهزيمة الكاملة. ان سياسة " اسلوب القوة " لا يمكنها أن تحل أى مشكلة، وعلى وجه خاص، لا يمكنها وقف الثورات الاجتماعية.

ومع ذلك، فان الولايات المتحدة الامريكية - خلال فترة وجود الأمم المتحدة وفي تحد لميثاقها - قد استخدمت قواتها العسكرية مائتي مرة ضد دول اخرى، وها هي قد سلكت مرة اخرى طريقا مناهضا لقضية السلام متناسية المرات التي باءت فيها مثل هذه السياسة في الماضي بالفشل. لقد استخدمت الولايات المتحدة - بشكل تحكيمي ومستخدمة ادعاءات بعيدة الخيال - الحق في أن تفرض على حلفائها ميزانيات عسكرية بشكل متزايد دائما، وتفرض عليها مقررات بأن تضع في أراضيها صواريخ امريكية ذات رؤوس نووية، وتحاول أن تحدد الذين لا يمكن أن تقيم معهم تعاونا اقتصاديا وتجاريا وعلميا وتكنولوجيا وثقافيا، بل وتفرض على الرياضيين ما اذا كانوا يستطيعون الاشتراك في المباريات الدولية للألعاب الرياضية. وبينما طلبت طاعة كاملة من الآخرين، فان الولايات المتحدة رجعت في الوقت ذاته عن الالتزامات التي سبق أن تعهدت بها تجاههم، وحتى تجاه حلفائها. ان الولايات المتحدة تتحدث عن خطط انتاج المواد الانشطارية للأفراض العسكرية، وعن تطوير الأسلحة النووية، وانتاج أسلحة النيترون والأسلحة الكيميائية والانشطارية، وتعلن عن اندارات لحرب زائفة وتقوم بأعمال تخريبية واستفزازية ضد دول ذات سيادة.

ان نظريات واستراتيجيات جديدة وأكثر عددا قد ظهرت مؤخرا في الولايات المتحدة واحدة بعد الاخرى مثل الفطر بعد المطر، لكن هذا فطر مسمم. انها تعلن بشكل فير شرعي أن هناك مناطق تمثل " مصالح حيوية " في حين أنها بعيدة كل البعد عن الشواطئ الامريكية.

وتعلن عن استراتيجية لحرب " محدودة " ولكنها حرب نووية . . . الخ . وفي هذا الصدد تجدر
الاشارة الى أن التخطيط لحرب نووية أيًا كان شكلها يعني التخطيط لكارثة عالمية مشؤومة فير مسؤولة .
ومن أجل تبرير مثل هذه السياسة الخطرة ، يجرى استخدام مجموعة كاملة من الأساطير
الزائفة بحجة " التهديد العسكري السوفياتي " . وفي هذا الصدد ، ومنذ ستين عاما مضت قال
فلاديمير اليخ لينين مؤسس الدولة السوفياتية محدرا .

" ان هناك أناسا أفياء يصرخون ويحدرون من " العسكرية الحمراء " . ان هؤلاء
أقاقون سياسيون يدعون أنهم يؤمنون بهذه البلاهة ويوجهون تهمهم يمينا ويسارا مستخدمين
مهارة المدافعين عنهم في اختلاق حجج مزيفة وذر الرماد في أعين الجماهير " .
لقد تحولت مناهضة السوفياتية ومناهضة الشيوعية الى أداة لمحاربة - ليس فقط الاتحاد
السوفياتي ودول اخرى في المجموعة الاشتراكية - وانما أيضا القوى المحبة للحرية والسلام ، كما تحولت
كذلك الى وسيلة لتخريب الانفراج بشكل يتضح في ظل الجوهر الاستغلالي للرأسمالية والطابع
الاستغلالي لسياسته الخارجية .

اننا نشهد تقاربا بين الدوائر العدوانية للامبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة مع
القيادة الصينية يجرى على أساس العداء للسوفيات وهو عداء لقضية السلام . ان اشتراك الامبريالية
مع المهيمنين من بكين في المجال العسكري - من بين امور اخرى - يشكل خطرا جديدا على
السياسة العالمية وخطرا على البشرية جمعاء بما في ذلك شعبي الولايات المتحدة والصين .
ان محاولات الدوائر العدوانية للامبريالية لتحقيق تفوق عسكري على المجتمع الاشتراكي ،
والتهديدات التي توجه " لعقاب " قوة كبرى مثل الاتحاد السوفياتي تمثل افتقارا تاما الى الاحساس
بالواقعية في الدوائر الحاكمة لبلدان معينة ، ويجب أن يكون واضحا للجميع أن الاتحاد السوفياتي
سوف يكون قادرا على الدفاع عن نفسه لتحقيق مصالحه ولتحقيق مصالح كل حلفائه وأصدقائه . ومن
الواضح أيضا أن شعوب العالم تفهم جيدا القيمة الحقيقية للسلام ، وقوة التأييد المتبادل لأنها
ترى فيها التزاما بالنجاح في الكفاح من أجل المستقبل الأفضل والسلم والتقدم الاجتماعي . ويجب
أن يفهم ذلك أولئك الذين ينظرون الى العالم المعاصر من موقف تفكير امبريالي وهيمنة ومصالح
أناية بما في ذلك المصالح الشخصية الطموحة .

وبما يتفق وواجبه الدولي ، فان الاتحاد السوفياتي قد استجاب الى نداء لمساعدة الثورة الأفغانية وذلك على أساس معاهدة الصداقة السوفياتية الأفغانية وحسن الجوار والتعاون ، وبما يتفق والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة . لقد وضع الاتحاد السوفياتي في اعتباره الطلبات المتكررة من أفغانستان لتقديم المساعدة للدفاع عن البلد ضد الغزو الخارجي لقوى معادية للثورة تحرضها واشنطنون ويكين وشركائهما لخنق الثورة الأفغانية وانشاء رأس جسر امبريالي لعدوان عسكري على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي ، وكذلك ضد الدول المستقلة في الشرق .

ويجب الاشارة الى أن الذين يرفعون أصواتهم في هذه الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن وجود القوة المحدودة من القوات السوفياتية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، هم أنفسهم الذين يفعلون كل ما في وسعهم لابعاد امكانية انسحاب هذه القوة ، أى أنهم لا يفعلون شيئاً من أجل ازالة الأسباب التي جعلت هذه المساعدة ضرورية .

ان تسوية سياسية للموقف السائد في أفغانستان ممكنة تماما . وهناك طريق لتحقيق ذلك وارد في الاقتراحات المعروفة لحكومة أفغانستان المقدمة في أيار/مايو الماضي . ان العقبات أمام مثل هذه التسوية قد خلقها الولايات المتحدة والصين التي تشعل بصورة زائفة التوتر وتستخدم لتحقيق هذه الأهداف أول ما تستخدم باكستان .

وأود أن أؤكد على أنه ما من محاولة أيًا كانت يجرى اتخاذها في الدورة الحالية للجمعية العامة أو في محافل أخرى لحل مشكلات الشعب الأفغاني ضد رغبته ، وما من خطط ضد سيادة الدولة الأفغانية أو تجاهل لحكومتها الشرعية أو لا تضمن أمن أفغانستان من تدخل خارجي اجرامي في الشؤون الداخلية يمكن أن تنجح . مثل هذه المحاولات والخطط ليست لها أية احتمالات للنجاح ومحكوم عليها بالفشل .

(السيد غيرونوفتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان البشرية في حاجة الى السلام ، وان السلام يولد التعاون بين الشعوب ، والتعاون يدعم السلام ، ولكن السلام لا يمكن أن يأتي وحده الى كوكبنا ، ومن الضروري أن نناضل من أجل السلام ونزع السلاح ومن أجل الانفراج والتسوية السلمية للنزاعات . وفي الموقف الدولي المعقد الحالي فان جميع الدول كبيرها وصغيرها النامية منها والمتقدمة عليها واجب ألا تدخر جهدا في تكثيف جهودها العامة الرامية الى تطبيع العلاقات الدولية ، والحد من سباق التسلح ، وتنظيم رد حاسم على مؤامرات القوى الامبريالية والمهيمنة التي تجر الشعوب الى هاوية التوتر والحرب " الباردة " بل " الساخنة " ، وان موقف الانتظار في الظروف الحالية غير مقبول .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مقتنعة تماما بأن العالم يضم قوى سياسية واجتماعية يمكنها أن تؤمن التعايش السلمي والطبيعي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة والحيلولة دون خطر حرب نووية . ان الطريق للاضطلاع بهذه المهمة هو طريق المفاوضات على أساس الاحترام الصارم لمبادئ السيادة والأمن المتساوي .

اننا نلاحظ برضا ، أنه الى جانب الدول الاشتراكية ، هناك أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء تعتنق نفس هذه المبادئ وبصفة خاصة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وهو ما اثبتته البيانات التي أقيمت في هذه المناقشة . ان بعض الممثلين المسؤولين لبعض الدول الغربية ، قد أعلنوا كذلك عن نيتهم في الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى . وعلى ذلك ، يمكننا أن نرى أن هناك امكانية لمواصلة عملنا المشترك للحفاظ على الانفراج كاتجاه سائد في السياسة العالمية .

ان الاتحاد السوفياتي ودولا أخرى في المجتمع الاشتراكي ، تعترض بكل قوة على العقيدة الامبريالية " الداعية " الى سباق التسلح ، وعلى الهذيان العسكري الذي يشجع نظرية الكفاح المستمر من أجل السلام والأمن على الأرض .

ان السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي الرفيق ليونيد بريجنيف في رسالته الى المشتركين في المؤتمر البرلماني الدولي للشعوب من أجل السلام والذي عقد في صوفيا اخيرا أكد :

" ان الاتحاد السوفياتي قد قال مرارا ، وأثبت ذلك بأفعاله . اننا مستعدون

(السيد غير ونوفتش ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان نتخذ جميع التدابير الضرورية الرامية الى الحد من خطر نزاع عسكري مدمر ، وأننا لا نريد أن نتنافس في انتاج الأسلحة القاتلة ، وأننا نحبذ حقيقة تحديد وخفض الترسانات العسكرية وتحقيق نزع السلاح ، وأننا مستعدون لتسوية سياسية لأية مشكلات دولية .
ان تعبيرا مقنعا عن هذه السياسة المستنيرة والواضحة واهتمام الاتحاد السوفياتي الذي لا يفتر بالسلام ، يتمثلان في البند المعنون " بعض التدابير الملحة لتقليل خطر الحرب " الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في الدورة الحالية للجمعية العامة على اساس انها مسألة هامة وملحة .

وفي ظروف تفاقم الوضع الدولي وتباطؤ المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح ، فانه من الهمية بمكان ، ذلك النداء الوارد في مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في ذلك البند من جدول الأعمال بأن تمتنع جميع الدول عن توسيع تجمعاتها العسكرية السياسية القائمة ، وأن تمتنع ايضا عن اقامة تجمعات جديدة بشكل خاص ، باعطاء مهمات عسكرية للمنظمات الاقليمية التي ليست لديها تلك المهمات في الوقت الحاضر . ان هذا الاجراء بالاضافة الى امتناع جميع الدول عن زيادة قواتها وهو الشيء المقترح اعتبارا من أول كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، سيكون خطوة أولى نحو خفض اللاحق للقوات العسكرية والاسلحة التقليدية .

ان اجراء ملحا وعاجلا في مجال الحد من الاسلحة النووية ، سيكون وكما اقترح ذلك مشروع القرار السابق ذكره ، صياغة سريعة وعقد اتفاقية دولية بشأن اعطاء الدول غير النووية ضمانات ضد استخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضدها ، وكذلك اتفاقية دولية بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية . ان التقدم في ذلك المجال ستدعمه استجابة ايجابية من جميع الدول النووية لنداء الاتحاد السوفياتي ، بأن تصدر تصريحات رسمية مشابهة يوافق عليها مجلس الامن بشأن عدم استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية التي لا توجد اسلحة نووية على اراضيها ، وكذلك عقد اتفاقية فيما بين الدول النووية لعدم اجراء أية تجارب نووية خلال عام يبدأ من تاريخ يتفق عليه .

انه بدراسة متأنية ومتعمقة للاقتراحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي وبتأييد واسع لها وتنفيذها العاجل ، يمكن ، ونحن على ثقة من ذلك ، كبح جماح من يدعون الى الجنون والمغامرة

النووية ، وخلق الظروف في المرحلة الحالية التي تعطي دفعة جديدة للنضال من أجل السلام والأمن الدولي والحفاظ على الانفراج ونزع السلاح وتنميتها .

ونحن الآن في عام الذكرى العاشرة لاعلان تدعيم الأمن الدولي ، يجب على الأمم المتحدة اتخاذ قرارات جديدة لتحقيق السلام والأمن الدولي ، والحفاظ على الانفراج وتنميتها ، والاحترام الكامل والصارم لميثاق الأمم المتحدة .

ان تحقيق تقدم في مجال الانفراج العسكري والحد من سباق التسلح ونزع السلاح الحقيقي كان وما زال مشكلة اساسية لتأمين السلم الدائم والعدل . ان الاتحاد السوفياتي ودولا اخرى في المجتمع الاشتراكي قد قدموا في الاعوام الاخيرة عدة اقتراحات محددة بشأن عدد من هذه المسائل وأود أن اذكر ببعض منها فقط وهي تلك الاقتراحات المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي وتصفيية الأسلحة النووية ، وكذلك عقد اتفاقية عالمية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وعدم وضع الأسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد بها تلك الأسلحة في الوقت الحالي ، وحظر الأسلحة الاشعاعية والأسلحة الكيميائية وكذلك الأنواع الجديدة من منظومات أسلحة التدمير الشامل وتعزيز نظام منع الانتشار للأسلحة النووية ، وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلام وخفض الميزانيات العسكرية ، والدعوى الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

ان حقيقة أن تلك الاقتراحات وغيرها من الاقتراحات لم تنفذ حتى الآن ، تقع مسؤوليتها على الامبرياليين وشركائهم . ان سباق التسلح ، يشكل الأساس الجوهري لهذه السياسات العدوانية . ان عدم تحقيق التقدم الاجتماعي للجماهير الواسعة من البشر ، يدفع الاحتكارات والداير الحاكمة في الدول الامبريالية الى طريق العنف في الشؤون الداخلية والخارجية .

ونحن ننطلق من حقيقة انه من الممكن وضع حد لسباق التسلح . ان بلدان المجموعة الاشتراكية قد عبرت اكثر من مرة عن استعدادها لتحديد وحظر اي نوع من الأسلحة ، بشرط أن يكون ذلك بشكل متبادل ودون اضرار بأمن أحد ، وثبتت ذلك المذكرة المعنونة " من أجل السلام ونزع السلاح ، ومن أجل ضمانات للأمن الدولي " التي قدمها وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى هذه الدورة .

ويعتبر ذا أهمية قصوى للحد الكمي والنوعي ولحظر الأسلحة الاستراتيجية سريان اتفاقية

- سولت (٢) التي تم تعليق التصديق عليها بشكل لا مبرر له من الجانب الامريكي لأكثر من عام الآن . وهذا امر جديد بالذكر رغم أن الرئيس كارتر قال في ١٣ أيار / مايو ١٩٧٩ انه في حالة عدم التصديق على الاتفاقية ، فان الولايات المتحدة ستجد نفسها :
- ” في دور الداعية الى الحرب الذي يرفض الاشتراك في محاولة مشتركة للحد من انتشار اكثر سلاح مدمر عرفته البشرية في تاريخها ” .

(السيد غيرونوفتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان برنامجا واسعا لتدعيم الانفراج وبناء الثقة ووقف سباق التسلح ، قد تم التقدم به في مؤتمر اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في حلف وارسو الذي عقد في شهر أيار/ مايو الماضي .
كذلك فلقد اقترح الاتحاد السوفياتي ان تبدأ المفاوضات بشأن الاسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا وفي نفس الوقت في علاقة عضوية مع المسألة الخاصة . بمنظومات الاسلحة النووية الأمريكية في قواعد متقدمة . ان اتمام انسحاب ٢٠ ألف رجل من القوات السوفياتية من جمهورية المانيا الديمقراطية في الأول من آب/ أغسطس من هذا العام بالإضافة الى ألف دبابة وعتاد عسكري آخر ، واقترح الدول الاشتراكية الذي تم تقديمه في مباحثات فيينا بشأن الخفض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة من وسط أوروبا بمقدار ٢٠ ألف رجل سوفياتي و ١٣ ألف أمريكي في المرحلة الأولى من أجل خلق ظروف واقعية لعقد اتفاقية بشأن المرحلة الأولى وقرارات أخرى لاحقة ، كل ذلك يجعل من الضروري ان تثبت الدول الغربية شعورا بالمسؤولية وأن تستجيب بروح من حسن النية للمبادرات السوفياتية التي تستجيب للمصالح الحيوية لشعوب أوروبا والعالم أجمع .

ان مبادرات السلام السوفياتية ، تقوم على أساس تحليل عميق لمتطلبات الموقف الدولي ، وتقييم منطقي للإمكانيات الحقيقية ، وأخذا في الاعتبار التطلعات الحاسمة للشعوب من أجل السلم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ومنذ أكثر من شهرين احتفل بالعيد الخامس لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي وافق على الوثيقة الختامية . وهو حدث تاريخي في تاريخ أوروبا بعد الحرب ، وهو يفتح آفاقا واسعة للتنمية السلمية في القارة .

والمهم في الوقت الحالي ، هو أن نجد جميع الدول المشتركة في المؤتمر تحترم الوثيقة الختامية في كل اجزائها وأن تكون على استعداد للمشاركة بشكل بناء في اجتماع مدريد ، ولتحقيق نتائج لها دلالتها ، ولضمان عقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكري لنزع السلاح في أوروبا وهو ما اقترحه الدول الأعضاء في حلف وارسو منذ عام منى .

ان الأمم المتحدة ، عليها واجب دعم التسوية العادلة للنزاعات القائمة بالطرق السياسية ، والقضاء على بؤر التوتر الدولية .

وعذا ينطبق أولا على الشرق الأوسط حيث عقدت مناورات الامبريالية الموقف بشكل متزايد .

(السيد غيرونوفتش ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ولقد سلكت الولايات المتحدة طريق تأكيد وجودها العسكري في تلك المنطقة وفي المنطقتين الافريقية والآسيوية اللتين تحيطان بها . وعلى أساس مبررات بعيدة عن الحقيقة ، أرسلت بوحداتها العسكرية والجوية واقامت شبكة من القواعد العسكرية الامريكية بشكل محموم وظهرت أول مظهر لـ ما يسمى بقوة الانتشار السريع . وكل ذلك يهدف الى تحقيق شيء واحد يتمثل في أنه بينما تتم المحافظة على الدول العربية والاسلامية في مدى الاسلحة القتالة ، يتم في الوقت نفسه التحكم في ثرواتها . وفي نفس الوقت نجد ان اسرائيل وهي المستفيدة من حماية واشنطن والتي تنفق على الاهداف العسكرية . على سبيل المثال أربع أضعاف ما تنفقه الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي ، قد أصبحت أكثر عنادا في اعمالها الرامية الى القضاء على حقوق الشعب الفلسطيني وفي اعمالها العدوانية على لبنان وفي الحفاظ على الأراضي السورية الواقعة تحت الاحتلال ، ولقد تفاقم الموقف بالاعلان المشؤوم بنهم اسرائيل للقطاع الشرقي من القدس . ان الحكومة الاسرائيلية تسخر من قرارات الأمم المتحدة بشأن مشكلة الشرق الأوسط ، بما في ذلك القرار المعتمد في الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين وهي الجوهر في مشكلة الشرق الأوسط . ولقد آن الأوان لوقف سياسة الاتفاقات المنفصلة الرخيصة والمناهضة للعرب . ان الطريق الوحيد لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط ، يتمثل في الجهود المشتركة للطرف المعنية بما في ذلك - بطبيعة الحال - منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به ، وما يستتبع ذلك من وجود مستقل وتنمية مستقلة لجميع دول المنطقة . ان الموقف في جنوب شرقي آسيا لا يزال متوترا . وهذا التوتر يخلقه أساسا تلك السياسة التوسعية للصين التي تنفذ في تأمر مع الولايات المتحدة ، وفي نفس الوقت ، فان لدينا هنا ضغطا واضحا يمارس على منظمة دول جنوب شرقي آسيا ، وتايلند على وجه الخصوص ، لاختضاعها لما تمليه عليها .

ان اقامة جو من السلام والاستقرار في هذه المنطقة ، ستكون متفقة مع المصالح الحيوية لدول جنوب شرقي آسيا . وان آراء بناءة في هذا الصدد قدمت في مؤتمر وزراء خارجية دول الهند الصينية الثلاث المنعقد في تموز/يوليه الماضي في فينتيان ، وكذلك في الاقتراح المقدم من جمهورية

كمبوتشيا الشعبية في المعاهدات للتوصل الى عقد معاهدات على أساس ثنائي بين كل من تايلند وماليزيا ، واندونيسيا ، والفلبين ، وسنغافورة في شأن عدم الاعتداء المشترك بهدف تحويل تلك المنطقة من العالم الى منطقة سلام واستقلال ، وحرية وحياد ، وازدهار . ونحن نرحب بـادراج مسألة السلام والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا على جدول أعمال هذه الدورة .

ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يؤيد اعادة الحقوق المشروعة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية في الأمم المتحدة بشكل فوري وكامل وطرد مجرمي عصابة بول بوت الدمويين من الأمم المتحدة بعد ان ألقى بهم شعب كمبوتشيا الى قمامة التاريخ .

كما ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ترى أنه من الضروري حل مشكلة قبرص على أساس القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تدعو الى الاحترام الكامل وغير المشروط لاستقلال ، وسيادة وسلامة أراضي جمهورية قبرص ووضعها كدولة غير منحازة ، وانسحاب جميع القوات الأجنبية منها وتصفية القواعد العسكرية فيها .

وتؤيد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الموقف العادل لجمهورية كوريا الديمقراطية ونضال شعب كوريا من أجل اعادة توحيد وطنه بطرق ديمقراطية سلمية دون أي تدخل خارجي ، كما أننا نؤيد انسحاب القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية .

وفي عام الاحتفال بالذكرى العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فاننا نرحب بالانتصار الجديد لحركة التحرر الوطني وهزيمة قلعة جديدة من قلاع الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي وانشاء جمهورية زيمبابوي . اننا نهنيء زمبابوي على انضمامها للأمم المتحدة ، وكذلك فاننا نرحب بقبول العضو الرابع والخمسين بعد المائة في الأمم المتحدة ، وهي دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين .

ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، قد أيدت دائما نضال التحرر الوطني المعادي للاستعمار والعنصرية لشعوب افريقيا ولغيرها من القارات . واننا نؤيد شعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال ونعارض سياسة الضم التي تتبعها الولايات المتحدة بشأن ميكرونيزيا . ان الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذي تم اعتماده بناء على مبادرة من قبل الاتحاد السوفياتي ، يجب ان ينفذ تنفيذا كاملا .

وعلى مر الأيام ، فإن البشرية تواجه عددا من المشكلات ذات الأهمية الحيوية يمكن حلها فقط من خلال التعاون الدولي البناء . واننا ان نستلهم التطلع الى تنمية التعاون في مجـال الحفاظ على البيئة الطبيعية في كوكبنا وحمايتها من من الآثار الخبيثة لسباق التسلح ، وبهدف تحقيق استخدام الثروات الطبيعية بما يحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب على أساس علمي ، فإن الاتحاد السوفياتي قد تقدم الى هذه الدورة للجمعية العامة بمبادرة عامة ان اقترح مناقشة بند خاص بالمسؤولية التاريخية للدول عن حفظ البيئة الطبيعية للأجيال الحاضرة والمقبلة . وان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يعرب عن أمله في ان تعبر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن حسن نواياها وأن تنتهج نهجا بناء في دراستها لهذا المقترح الهام للاتحاد السوفياتي ، وأن تتخذ الجمعية العامة قرارا ملائما حياله .

ومن بين المشكلات الملحة التي تواجه دولا عديدة ، هناك الحاجة الى امداد الجمـوع الضخمة من البشر بالغذاء والمواد الأولية ومصادر الطاقة ، والى التغلب على التخلف الاقتصادي لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، الذي أوجده الاستعمار والاستغلال . ان الاحتكارات الامبريالية ما زالت تنهب البلدان النامية ولا تحترم مصالحها المشروعة وتعرقل اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل . ووفقا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، فإن الشركات الأجنبية تصدر من البلدان النامية في شكل أرباح فقط ، عدة ملايين من الدولارات تتعدى مرتين مقدار الاستثمارات الجديدة .

وبفضل أخطاء الدول الغربية الكبرى ، فإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت مؤخرا لم تتمكن من أن تفي بتطلعات الشعوب لتحقيق تقدم حقيقي في قضية التنمية واقامة علاقات تعاون اقتصادي دولي عادلة ، ودعم جهود الدول النامية الرامية الى التعجيل بمعدلات تنميتها الاقتصادية .

ومسترشدة بمبدأ الدولية ، فإن دول المجموعة الاشتراكية قد قدمت وما زالت تقدم المعونة الى البلدان النامية بهدف التعجيل بتنميتها الاقتصادية ، وتدعيم استقلالها السياسي والاقتصادي . وفي الوقت الحالي فإن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل ، تقدم التصـاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الى تسعين دولة نامية في مختلف مناطق العالم .

ان التعاون مع البلدان الاشتراكية ، يعتبر بالنسبة للبلدان النامية شرطا مسبقا للحد من تبعيتها للدول الامبريالية والشركات عبر الوطنية . ان المجموعة الاشتراكية تدعو بشكل مستمر الى اعادة هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المساواة واحترام سيادة جميع الدول ، كذلك فانها تدعم المطالب التقدمية والعدالة للبلدان النامية للقضاء على جميع أوجه التفرقة والظلم والاستغلال في هذه العلاقات .

ورغم جميع تعقيدات الموقف الدولي الحالي ورغم مناورات الدوائر العدوانية ضد السلام والانفراج فان ارادة الشعوب في تحقيق السلام والتفاهم والتعاون سائدة ونحن مقتنعون من انها سوف تنتصر . ان شعب بييلوروسيا الذي فقد في الحرب العالمية الثانية ربع ابناءه وبناته وأكثر من نصف ثروته الوطنية ، يعرف تماما ما تعنيه الحرب ، ولذلك يجب الا تتكرر . ومع شعوب جميع بلدان المجموعة الاشتراكية ، فان شعبنا يناضل بنشاط لتحقيق السلام الدائم والتعاون الدولي .

" ان الاشتراكية التي أثبتت في فترة تاريخية قصيرة تقدمها غير قابل للجدل على

الرأسمالية ، اصبحت عنصرا حاسما في التنمية الاجتماعية وتطبيع البيئة السياسية الدولية واقامة نظام دائم من الأمن للشعوب ، وكرائدة في القضاء على الحرب من الحياة البشرية " .

ان هذه الكلمات المليئة بالتفاؤل قالها باقتناع كبير وبحرارة ، في ايلول / سبتمبر من هذا

العام وقبل وفاته بقليل ، رجل الدولة البارز في الحزب الشيوعي والدولة السوفياتية ، العضو المناوب في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي لبييلوروسيا ، بيوتر ميرونوفيتش ماشيروف . انه وقد عبر الطرق الصعبة للحرب الوطنية الكبرى ورأى الموت بعينيه اكثر من مرة ، كان بطلا للسلام ومحاربا صلبا من أجل حرية الشعوب ، ومن أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ومن أجل انتصار المبادئ الشيوعية .

ان جميع البشر في كوكبنا في حاجة الى السلام ويريدون حياة هادئة ، يعملون فيها بشكل

اخلاق . انهم يطالبون بحقوقهم في الحياة ، وبعو أهم حقوق الانسان .

وعضو مؤسس في الأمم المتحدة ، فان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ترى من

الضروري ان تؤكد مرة أخرى على ان الأمم المتحدة ملتزمة بأن تنفذ المبدأ المعلن عنه في ميثاقها ، وهو انقاذ الأجيال من آفة الحرب .

السيد بيبي (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : بعد توقيع ميثاق الأمم المتحدة ،
 فان البشرية كانت تعتقد أن كابوس الحرب قد زال الى الأبد ، وبدأ عالم جديد ، السلم والرخاء
 فيه قريبا المنال ، وكان من الواجب اذن أن تلقى اسلحة الحرب وأن تسود روح التسامح والاخاء
 وأن يتعاون الجميع لتحقيق سعادة البشر في اسلوب حياته وفي مصيره .
 ولكن مأساة الحرب لم تختف ، بل ان مثل هذا الحلم أصبح سرايا .
 انكم ، سيادة الرئيس ، عندما حملناكم المهام النخمة برئاسة جمعيتنا ، ابرزتم ان السدورة
 الخامسة والثلاثين تنعقد في زمن يدخل العالم فيه الى عقد صعب . ولكنكم ذكرتم فورا ان جميع
 المشاكل التي تواجهنا والتي تهمنا جميعا ليست فوق مستوى امكانياتنا طالما اننا نتناولها بالاصرار
 الأكيد وبالارادة السياسية الحقة لحلها .
 ان مثل هذا التفهم الحاد للمشاكل الاقتصادية والتفكير في وضعها في إطارها الصحيح
 وايجاد الحلول لها في ابعادها العالمية ، يعود بكل تأكيد الى صفاتكم الشخصية وقدراتكم السياسية .
 ان شعب وحكومة مالي ، يرحبان بانتخابكم الاجماعي لسببين : أولا ، لأن بلدكم ---م ،
 جمهورية المانيا الاتحادية ، صديق لبلادى وكان أول بلد أقام علاقات دبلوماسية مع جمهورية مالي
 الشابة . ثانيا ، لأن الروابط التي نسجت بيننا منذ عشرين عاما قد تزايدت وتدعمت ، مقدمة بذلك
 مثلا ممتازا للتعاون الدولي .

ان الأسلوب المتميز الذي تدبرون به مناقشاتنا هو أكبر ضمان لنجاح أعمالنا ، وان نتقدم اليكم بأطيب أمنيات النجاح التام ، نؤكد لكم أيضا التعاون الكامل والصادق لوفد مالي معكم .
واسمحوا لي أيضا أن أهنئ من جديد السيد السفير سليم أحمد سليم رئيس الدورة الرابعة والثلاثين ، وذلك نظرا للحكمة والكفاءة والمهارة التي أعطى بها صبغة خاصة لأعمال فترة ما بين دورى الانعقاد ، تلك الفترة التي كانت مثقلة بشكل استثنائي بالأعمال . ويروق لي أن أذكر أنه من الأمور المنطقية والمسلم بها ، انني كافرقي وكريسي للجنة تصفية الاستعمار ، أرحب بأن نستقبل في جمعنا هذا جمهورية زبابوي الباسلة ، التي يجدد لها شعب مالي وزعماءه تعاطفهم الايجابي معها .

واننا ننتهز هذه المناسبة لكي نعبر للسيد كورت فالد هايم الأمين العام ولل فريق الكفء المعاون له عن كل تقديرنا للخدمات الجليلة التي قد موهبا لقضية السلام والتفاهم بين الشعوب والأمم .

سيدى الرئيس ، لقد نقل سلفكم المرموق الينا الرسالة التالية :
” ولا يمكن لأحد أن ينكر أن عالمنا الآن في مفترق طريق حاسم ، وأنه علينا أن نختار بين الطريق الذى سوف يؤدى بالبشرية الى فنائها الذاتى وبين الطريق الذى يؤدى الى التفاهم المتبادل والتعايش السلمى والتقدم والازدهار ” . (A/35/PV.1, p.8)
وبالفعل ، فان الدورة الخامسة والثلاثين المادية للجمعية العامة لمنظمتنا ، تنعقد وسط عالم تسود فيه الأزمات التي تثيرها الريبة والشك في العلاقات بين الدول ، والتدهور الخطير في الموقف الاقتصادى العالمى .

وفي ٣ أيلول / سبتمبر الماضى وفي المناقشة العامة للدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، قلنا من فوق هذا المنبر ان الأزمة التي تهز كل كوكبنا حتى في أعق أسسه ، تبرز مرة أخرى المصير المشترك للأمم والشعوب والآمال الكبرى التي يتعين علينا أن نترجمها الى وقائع ملموسة .

وللأسف ، فان أحد هذه الآمال قد بدأ في الذوبان . وبالفعل فان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي عقدت في ظل الدوامة التي تعيشها الاقتصاديات العالمية ،

بقصد الاهتمام باحدى أصعب المشاكل بل أكثرها أهمية في عصرنا ، قد انفجرت دون التوصل الى تحديد رؤية عميقة للمستقبل ، بل وحتى دون الاستجابة للتطلعات المشروعة للملايين من البشر الذين يعيشون مرة وأخرى وهم يخشون ما يأتي به المستقبل .

وبالنظر الى طابعها الاستثنائي ، فان تلك الدورة كان عليها أن تعتمد من أجل تنظيم واعطاء نفحة جديدة للاقتصادات العالمية ، تدابير استثنائية أيضا . لأن التحدى الذى كان عليها تخطيه يتعلق بمستقبلنا المشترك . ان التصريحات المشجعة من قبل البعض بشأن ضرورة اقامة توازن جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية والجهود الحميدة التي بذلها الآخرون حتى يتم البسء في بداية العام القادم في المفاوضات الشاملة بشأن المسائل الحيوية المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن الدولي ، لم تؤد الا الى نتيجة يسودها الالتباس ، وسوف يكون من نتيجة ذلك الاثقال على جدول الأعمال الهائل لهذه الدورة للجمعية العامة .

واذا كان الجميع يعترف بالتدهور الخطير والمقلق للموقف الاقتصادي العالمي ويطالب بضرورة ايجاد علاج فوري له ، فلقد سمحت الأمور باعداد الاستراتيجيات الانمائية الدولية للعقد الثالث للتنمية ، والتي نأمل في أن يعتمد نصها بصفة رسمية من قبل ورتنا هذه . وعلى العكس من ذلك ، فان الافتقار الى الارادة السياسية الجماعية والحازمة قد أعاق الدورة الاستثنائية الحادية عشرة من التوصل الى النتائج الايجابية المنتظرة فيما يتعلق بالاجراءات الواجب اتباعها في المفاوضات الشاملة التي لا غنى عنها بالنسبة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان التصلب أثناء المناقشات والتفسير المغالى فيه لمفهوم الاتفاق العام في الرأى ، قد جلبا سلطة الاعتراض الى الصعيد الاقتصادي ، وهي السلطة التي أولاها الميثاق لدول أعضاء في مجالات مختلفة . وبالتالي فان الافتقار الى المرونة ، قد أدى الى تأجيل بحث هذه المسألة الحيوية التي أحيلت اليها من جديد .

وحيث أننا لم نجرؤ على ذلك ، فاننا معرضون الآن لترك الدوامة الجهنمية للتضخم والانكماش والبطالة تظهر من جديد . ومعرضون أيضا لرؤية أكثر التهديدات بشاعة ضد السلم ألا وهي رؤية الملايين من البشر يهاجمون نظاما اقتصاديا يعتبر بالنسبة اليهم مرادفا للاحباط والبطس والفقير المدقع .

"الفقر المدقع" هو التعبير الذى استخدمه البنك الدولى لشرح حالة ٨٠٠ مليون من البشر يعيشون على كوكبنا ، من بينهم سكان معظم الدول الافريقية جنوب الصحراء ، ولاسيما الدول الأعضاء في لجنة الكفاح ضد الجفاف في الساحل ، وهي المنظمة التي تضم ثمانى دول من الساحل ، والتي تعرضت بشدة منذ ١٩٧٣ لكارثة الجفاف والتصحر .

ومن بين أكثر النتائج المأساوية لهذه الكارثة المناخية ، ذلك العجز المزمن في انتاج الحبوب الغذائية الذى يصيب هذه المنطقة بشكل مأساوى ، مما حولها الى منطقة كارثة ومجاعة . وهذه المنطقة تحظى بعطف المجتمع الدولى الذى يتعين عليه أن يكثف من جهوده بالنسبة للمعونة العاجلة التي أصبح لا غنى عن التقدم السريع بها بالنظر الى المستوى المنخفض للغاية لهبوط الأمطار مؤخرا ولسوء توزيعها . هذا بالإضافة الى الأنشطة متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي تهدف الى ضمان تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي بفضل التوصل الى سيطرة كاملة على المياه السطحية والمياه الجوفية .

ان رئيس دولة مالي الرئيس موسى تراورى بصفته الرئيس الحالي لمؤتمر قمة هذا التجمع الجغرافي المتناسق اقتصاديا وبيئيا ، سيتوجه في الأيام القليلة القادمة بندا الى الضمير الدولى . ونظرا لطبيعته الفوضوية ، فان النظام الدولى الحالي العالم في حد ذاته أصبح مبعثا للقلق والاضطرابات . كما يتميز الموقف الدولى الحالي بالتوترات العنيفة ، ومن بينها بصفة خاصة ، ظاهرة تصفية الاستعمار والصراعات المحلية ، والصراع المحموم نحو التسليح ، وكلها عوامل تمثل عدم استقرار وتهديد للسلم .

ان تطبيقا حازما للمبادئ الممتازة التي ذكرت بحروف من ذهب في ميثاق منظماتنا ، هو وحده الذى بوسعه أن يجنبنا جميعا أoxم العواقب . ومن بين هذه المبادئ ، نود أن نشير الى مبدأ حق كل شعب في تقرير مصيره ، وليست هناك أية قوة في العالم يمكنها الى الآن أن تحطم ارادة الشعوب في أن تتحمل بنفسها مسؤولية مصيرها .

وبالفعل ففي شهر كانون الأول / ديسمبر الحالي سيكون علينا أن نحتفل بالذكرى العشرين لاعتماد القرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) الذى يشكل منذ ذلك الحين الميثاق الأساسي لتصفية الاستعمار ، والذى مكن الشعوب التي كانت خاضعة للقمع بالأمس أن تنتزع حقها الأصيل في تقرير المصير ، وهو حق عالمي لا يمكن المساس به .

وبفضل هذا المبدأ ، فلقد كرست الجمعية العامة منذ ٢٠ عاما السيادة الدولية لـ ١٨ دولة
فتية ، من بينها بلادى جمهورية مالي . ومنذ ذلك الحين فان المجتمع الدولي يزداد فخرا وزهوا
نظرا لحصول ٥٣ دولة جديدة على الاستقلال . ان استقلال سانت فنسنت وجزر غرينادين الذى تم
منذ ١٦ أيلول / سبتمبر الماضي ، والتي أصبحت بالتالي الدولة العضو الـ ١٥٤ في المنظمة الدولية ،
هو رمز مزدوج ، رمز لعدم امكان العودة الى الوراء في ظاهرة تصفية الاستعمار ، ورمز للنضج
السياسي للشعوب التي لاتزال تابعة بغض النظر عن اهميتها الديموغرافية أو عن تكوينها الجغرافي
بالنسبة لأراضيها .

وتسير منظمة الأمم المتحدة من عام الى عام تجاه العالمية التي تعتبر من صفاتها ، لأن هذا
الطابع يخلق قوتها ويحدد مصيرها ، وأعني بذلك أن هذا الطابع يخلق قوتنا ويحدد مصيرنا . لقد
اخترنا بكل تأكيد الاسراع في هذه الأحداث ، وذلك بتعبئة جميع قوى شعوبنا حتى تحقق الشعوب
الأخرى استقلالها وأن تستمر في الكفاح بكل طاقاتها من أجل تأكيد ممارسة حقوقها الوطنية .
فبدلا من أن تحصل تلك الشعوب على حقوقها بواسطة الاقناع ، فانها تحصل عليها بقوة السلاح .
ونظرا لأن أبواب التفاوض بشأن مستقبلها قد أصبحت مغلقة بعد انتظار دام وطويلا ،
فان الشعب الباسل لناميبيا بعد كفاح شعوب باسلة أخرى ، قد بدأ كفاحا مريرا من أجل التحرير
الوطني . ان خطة التسوية السلمية للأزمة الناميبية التي اعتمدها الأمم المتحدة والتي يحاول الأمين
العام تطبيقها بكل جهد وبكل اصرار ، وكذلك المقترحات التي قدمت بنفس المعنى من قبل خمس
دول قريبة ، لا تجد الا طريقا مسدودا .

والحقيقة ، أن الإدارة العنصرية وغير المشروعة لجنوب افريقيا - التي لا تستطيع أن ترتقي الى قيم أخرى غير قيم العنف والكرهية والتواطؤ - تؤجل المهلات المحددة ويحدوها أمل غريب في فرض " سلامها " على شعب ناميبيا الباسل ، وذلك باللجوء الى استخدام القوة والى تنظيم مسرحيات استشارات شعبية ، والتهرب الدائم من الرد على طلبات الايضاح التي لا تنتهي والتي تتلقاها من الأمين العام لمنظمتنا .

وطبقا لمبادرة المرحوم الرئيس نيتو ، فان خطة الأمم المتحدة للتسوية التي تنص على انشاء مناطق منزوعة السلاح بين ناميبيا وجيرانها ، تسمح - بعيدا عن صليل الأسلحة وفي ظل الجدية - بالبدء في اجراء محادثات بشأن سرعة حصول اقليم ناميبيا الدولي على الاستقلال . ولكن بريتوريا ردت على هذه المبادرة السلمية بسوء النية وبالقيام بأعمال حربية . ان الاجراءات المرافضة ليست الا مهلات زمنية يحاول هذا النظام منحها لنفسه ، حتى يشبع طموحه المجنون الى الهيمنة . وبالفعل ، فانه بينما تقوم جنوب افريقيا بالايهام بمقايضة الحوار مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثلي الدول الغربية الخمس ، فانها تنتهك ، بصفة مستمرة ، سيادة وسلامة أراضي أنفولا .

ولا يوجد خيار آخر أمام النظام غير الشرعي والعنصري لجنوب افريقيا غير البدء في الحوار مع الممثل الشرعي الأصل لشعب ناميبيا ، وهو منظمة (سوابو) ، جناحه المناهض الذي يجسد آماله والذي رسم له طريق تحرره الوطني .

لقد حملت (سوابو) السلاح من أجل تحرير وطنها . ان التفاوض ينبغي أن يتم مع من يقاتلون . وفي هذا الاطار ، فاننا نناشد الأمين العام والدول الغربية الخمس والمجتمع الدولي أن يستخدوا جميع مواردهم حتى يمارس شعب ناميبيا حقه المقدس في تقرير المصير . ان جنوب افريقيا لن تتمكن أبدا من عكس تيار التحرر الوطني لشعب ناميبيا . ولكنها سوف ترى أن حلمها المجنون في الابقاء على سكان ناميبيا في حالة من الرق ، طبقا للنظام البغيض للفصل العنصري ، سوف ينهار .

ان زعماء بريتوريا يتلونون كالحرباء في كل مرة يقوم فيها المجتمع الدولي بدفعهم الى اظهار تناقضاتهم وكما قامت المقاومة الداخلية بتوجيه ضربات مؤثرة اليهم ، ولكن هذا التلون لا يغير شيئا من الطبيعة العميقة لسياسة الفصل العنصري ، تلك السياسة البغيضة التي تمثل أقصى مستوى في العنصرية والحقد وكرهية كل ما هو أسود .

ان الرجال المحبين للسلم والعدالة لم ينخدعوا بذلك ، وهم يضاعفون الجهود من أجل
ايقاذ الضمائر ازاء هذا المرض الجديد الذى يهدد حضارتنا . ان المشاعر التى أوقدوها فى
المنشآت البترولية فى سالزبورغ سوف تنضج الى الأبد النضال الطويل والشاق الذى فرض عليهم من
أجل استعادة كرامتهم فى وطنهم ، ومن أجل انقاذ الانسانية من هذا السرطان الذى لم يكف عن
نسف البشرية .

وبالتالى ، فان عزل جنوب افريقيا وتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق ، سوف يكون
عملا من أجل السلام .

وبالمثل ، فانه من أجل التحدث عن السلام ، فاننا ننتقل الآن الى احدى أكثر مناطق
افريقيا حساسية ، وهى الصحراء الغربية ، فى المنطقة الشمالية الغربية من قارتنا .
وكما نعرف ، فان منظمة الأمم المتحدة لازالت معنية بمسألة الصحراء الغربية ، وهى من
مشكلات تصفية الاستعمار . ورغم ذلك ، وفى حكمة ، فقد تركت الأمم المتحدة لمنظمة الوحدة
الافريقية ، طبقا للفصل الثامن من الميثاق ، مهمة البحث عن الحل المناسب .

ان مؤتمر القمة الافريقي ، بعد أن قام مرات عديدة بمناقشة المسألة بنضج تام ، شكّل لجنة
مخصصة ، كلفها بالمساعدة فى ايجاد حل سلمي لهذه الأزمة . ولقد استمعت اللجنة المخصصة الى
جميع الأطراف المعنية أو المهتمة بمسألة الصحراء الغربية ، من خلال القيام بزيارات على أعلى
مستوى للمنطقة ، والاستماع بصبر واهتمام الى جميع المتحدثين الذين عبّروا عن مواقفهم . ان هذه
اللجنة ، التى اجتمعت أخيرا فى فريتاون قد توصلت الى عدد من التوصيات ، ونظرا لدقتها
وملاءمتها لحقائق الأمور ، يجب أن تحظى بموافقة جميع الأطراف دون أى حساب . وسوف يكون من
الحكمة ، فى جميع الأحوال ، أن يتم ذلك هنا ، لأنه كما قال كثيرا الرئيس موسى تراورى : اننا
عندما نرفض اعطاء الكلمة للشعب ، فانه يأخذها بنفسه ، وهو حينئذ يأخذها بالعنف .

وبالتالى ، فان مالي وافريقيا تطالبان المجتمع الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة ، وحركة
عدم الانحياز ، والجامعة العربية ، والمؤتمر الاسلامي ، بأن يثقوا فيها ، حتى يتم التوصل الى حل
لهذه المسألة الدقيقة ، مسألة الصحراء الغربية . وفى هذا الصدد ، فان بلادى ليس لديها من
دافع سوى وقف سلسلة العنف الذى سوف ينشأ بالضرورة نتيجة اعطاء طابع دولي لهذا الصراع .

وبالتالي ، فان بلادى تطالب جميع الأطراف المهمة أو المعنية بالاستماع الى صوت العقل الهادئ وأن تثق في التاريخ ، لكي تمنح انتصار نواياها ، حتى ولو كانت تراها مشروعة . وبايجاز ، أن نجعل هذه المنطقة الخصبة من افريقيا تتخلص من حرب استنزاف لا مفر من نتيجتها . وكما قال الفيلسوف ، فان عظمة أمة ما - لا سيما أمة لها تاريخ - لا تقاس بقدرتها على شن الحرب وانصافاً بقدرتها على صنع السلم .

ان جمهورية مالي ، من جانبها ، قد التزمت في حزم بالتعاون ، بكل أمانة ، في اللجنة المخصصة . وهي لا تنوى - رغم ذلك - أن تنكر مواقفها أو أن تبتعد عن المبادئ والمثل السياسية التي ترتبط بها بشدة . وهي لن تتنازل أبداً عن تمسكها بحق الشعوب في تقرير المصير . ان شعب مالي وزعماءه لن يبتعدوا أبداً عن المواقف الافريقية التي يتم اختيارها بحرية تامة ، والتي تتلخص في أمرين ينبغي أن نذكرهما وهما : أولاً ، ان شعب مالي وزعماءه - بأى ثمن - لن يكونوا متواطئين أو سلبيين ازاء المؤامرات التي تحاك ضد حق تقرير المصير لجميع الشعوب بشكل عام ، ولشعب الصحراء الغربية بشكل خاص . وبعد ذلك فان شعب مالي وزعماءه سوف يحرصون بعناية على ألا يؤدي هذا النزاع العارض والطارئ - الذى نشب بين شعوب صديقة مجاورة لشعب مالي ، شعوب لها نفس التاريخ ونفس الثقافة ونفس الايمان - الى تعريض الاستقرار في المنطقة للخطر .

ان نتيجة الاستعمار لا تظهر فقط في القارة الافريقية وحدها ، فان الشرق الأوسط أيضاً يحمل آثارها بألم في جانبه نظراً للسياسة التوسعية لاسرائيل ، وعدم احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير . ونحن لن نكف عن تكرار أن المشكلة الفلسطينية هي قلب مشكلة الشرق الأوسط ، وان تجاهل ذلك يعود الى التسليم بأوهام سياسية . ان تلك الحقائق لم تسمح حتى الآن للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف أن تدفع مجلس الأمن الى تحمل مسؤولياته في مواجهة التدور المتزايد للموقف في فلسطين .

ومع ذلك فقد رأى العالم ، الواقع الفلسطيني ، ويكفي أن نشير الى القرارات التي اعتمدت بشأن هذه المسألة من قبل المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاعلان الذى أصدرته في ١٣ حزيران / يونيو الماضي في البندقية قمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، واعلان مؤتمر قمة حركة

عدم الانحياز ، والنداءات التي توجه من كل مكان في العالم من قبل المنظمات الديمقراطية والشخصيات السياسية والمعنوية الكبرى في العالم من أجل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لممارسة هذا الحق في السيادة ، تحت القيادة الديناميكية لمنظمته السياسية ، مثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

وبالطبع ، فان اسرائيل لم تتعلم من التاريخ ، والا فانها لم تكن لتمد الى لبنان أعمالها التوسعية ، ولم تكن لتعلن أن القدس هي عاصمتها الأبدية وغير القابلة للتجزئة ، وهذا انتهاك صارخ لأحكام القرار ١٨١ (د - ٢) الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ والمتعلق بالحكومة المستقبلية لفلسطين ، وذلك يمثل محاولة خطيرة ضد جمائر آلاف الملايين من البشر الذين يؤمنون بالله الواحد الخالد .

والواقع ، ان القدس ، نظرا لطابعها التاريخي والديني ، لا يمكن أن تخضع لأبعاد دولة واحدة . ان هذه المدينة المقدسة بالنسبة للديانات الثلاث هي الشاهد الأبدى على المسيرات الروحي لهذه الديانات .

يجب على المجتمع الدولي أن يدين بحزم سياسة اضمحلال الطابع اليهودي على المدنيين المقدسة ، تلك السياسة التي يقوم بها ويستمر فيها الكيان الصهيوني ، وذلك بالرغم من القانون الدولي . ولاشك أن النداء الذي وجهه والتدابير المحددة المنصوص عليها في هذا الخصوص من قبل المؤتمر الاسلامي الأخير ، الذي عقد في فاس ، سيكون له صدى ايجابي في محفلنا الموقر .

في كوريا أيضا ، فان الموقف السياسي لم يتطور منذ الاعلان المشترك بين الشمال والجنوب واعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٣٩٠ / با (د - ٣٠) . ان الأحداث التي تجرى حاليا في الجزء الجنوبي من هذا البلد ، وهي مقلقة لأكثر من سبب ، تستحق التطبيق العاجل لمقترح السلم الذي ورد في خمس نقاط والذي قدمته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية * .

هناك أمل بسيدل في قبرص ، فان الطائفتين القبرصيتين ، التركية واليونانية ، قد قبلتا استئناف المحادثات حول المستقبل السياسي لبلدهما ، مثبتة بذلك أن نضوج الشعوب يتفوق دائما على أكبر المؤامرات السياسية .

ان موقف تشاد مازال يشكل احد الاهتمامات الاساسية لمنظمة الوحدة الافريقية ، وبصفة خاصة جمهورية مالي ، وهي أيضا مثل ذلك البلد المنهك عضو في منظمة الدول الصحراوية . ان الحرب الدائرة بين الأخوين تهدد بكل خطورة سلامة أراضي واستقلال هذا البلد ، والأمن والاستقرار في منطقتنا ، ويعرض السلم العالمي أيضا للخطر ، اذ لم نتوخ الحذر وكما هو الحال بالنسبة لجميع الصراعات الافريقية ، فان حل هذه المشكلة يجب أن يكون افريقيا في المقام الأول ، وبكل تأكيد ، فان افريقيا المنظمة يجب عليها ان تعتمد على الدعم النفيس للمجتمع الدولي بهدف حماية الوحدة الوطنية ، التي تشكل اتفاقية لاغوس الضمان الوحيد لها .

ان عدم احترام مبادئ الميثاق - ومن بينها مبدأ عدم اللجوء الى استخدام القوة ، وعدم التدخل العسكري الأجنبي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتسوية السلمية للصراعات - هي التي أعطت لأزمات افغانستان وكمبوتشيا ابعادا جعلتها تخرج عن الحدود الوطنية

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارينسكو (رومانيا) .

لهذين البلدين . ومن هذه المنصة ، فان شعب مالي وزعماءه ، وعن طريق وفد بلادى ، وهذا يتفق مع تقاليد احترام ارادة كل الشعوب ومبادئ عدم الانحياز الايجابي ، يوجه بالتالي نداء ملحاحا الى جميع الأطراف المتدخلة في هذه الأزمات المؤسفة حتى تحل مواعد المفاوضات وصناديق الاقتراع محل المدافع ، حتى تتاح للشعوب المعنية فرصة اختيار الحلول النهائية التي تهمها في حرية مطلقة .

ان بؤر التوتر لم تستمر فحسب ؛ بل للأسف تضاعفت . ان الدورة الحالية للجمعية العامة بدأت خلال الصراع على الحدود الذى يقوم حاليا ما بين ايران والعراق ، وهما دولتان صديقتان لبلادى ، وعضوان في المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز .

ان مالي تؤيد المبادرات المناسبة للمؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز من أجل الوقف التام للأعمال العدائية والبحث عن حل دائم لهذه الأزمة بالطرق السلمية .

ان التحالفات التي صهرت من أجل الحرب قد حطمتها متطلبات الايدولوجيات المتعارضة لها. وبينما تعاني العلاقات الدولية بقدر متضائل من المصادمات العقائدية ، فانها تتعرض بشكل متزايد للتصاعد في الروح الوطنية والمصالح الانانية وذلك على حساب مثل السلم والعدالة وهي عزيزة بالنسبة الى المجتمع الدولي .

ان الانفراج ، لكي يكون حقيقيا ، يجب أن يمتد الى جميع أمم وشعوب العالم نظرا للتكافل في مصالحها وطاقاتها المتساوية في توجيه سير الأحداث الدولية . ونظرا لعدم اكتشاف هذه الحقيقة العميقة ، ونظرا لأن الميثاق يوصي بتوحيد قوى الجميع من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، فان الخوف قد استمر في السيطرة على العالم . وان توازن الرعب قد عاد في شكل الخوف من الغد .

ان التصديق على اتفاقات سولت الثانية حول الرقابة على استخدام الأسلحة الاستراتيجية والذى نود تحقيقه بشده ، لم يستطع مواجهة العودة الى التوتر الدولي . ان عقد نزع السلاح الذى اعلنته رسميا الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، قد بدأ بققعة السلاح . وبالإضافة الى ذلك ، فان مخابىء الأسلحة مليئة بأجهزة فتاكة كما لو كنا نود اراحة ضميرنا بالاعداد للحرب ، حبا في السلم .

وبالفعل ، بالرغم من الاتفاقات الدولية وبالرغم من القلق المشروع للشعوب ، فان التفجيرات النووية لم تتوقف خلال العام المنصرم ، وان المخزون من الأسلحة الاستراتيجية القائمة بالفعل تكفي وحدها ، طبقا لرأى الخبراء ، لتدمير قارتنا ألف مرة ومرة . ولكن هذا لا يكفي ، فان ترسانات الأسلحة تزود أيضا بأسلحة النيوترون .

ان الأسلحة الكيميائية ، بالرغم من خطرها ، مازالت موجودة بكل تأكيد .

وطبقا للصحافة الدولية ، فان ما سجله القمر الصناعي الأمريكي فوق جنوب افريقيا كان عبارة عن وميض انفجار نووى تم اجراؤه من قبل جنوب افريقيا واسرائيل .

ليس هناك من الأمور المقلقة أكثر من ملاحظة انفاق أكثر من خمسمائة بليون دولار أمريكي سنويا على التسليح ، في حين اننا نحتاج الى أقل من ذلك بكثير من أجل اعادة الخضرة الى " الساحل " ، وفتح المدارس والمستشفيات لمئات الملايين من البشر ومواجهة امتداد حدود الجوع وسوء التغذية .

ولكن سباق التسليح قد أظهر عدم الفائدة من ورائه ، لأن هذا السباق لم يقلل من سياسات مناطق نفوذ ، ولم يمنع المحافظة على الكتل وتعزيزها ، ولم يطفىء بؤر التوتر . ان الانسانية يجب عليها بكل تأكيد أن تواجه التحديات بكل أشكالها . ان مناطق النفوذ والريبة العمياء هي من أمراض العلاقات الدولية الحديثة ، ونعتقد أن علاجها الوحيد يكمن في عدم الانحياز ، عدم انحياز هازم وديناميكي ، عدم انحياز يتخطى جميع التكتلات ، عدم انحياز يسفر عن تكافل حقيقي يقوم فيه المجتمع الدولي باحلال المصالح المشتركة بدلا من التصارع على المصالح في عالم يسود فيه الانسجام . ان مثل هذا الطموح يتطلب تعبئة جميع الارادات السياسية . ان اقامة السلم والمحافظة عليه ليس من شأن القوى المتطورة عسكريا وحدها مهمما كانت ، ولا من شأن التكتلات ، ولكنه أمر يهم الجميع .

وبالتالي ، فقد فرض بشكل واضح موضوع اضافة الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية

الذى أكد على ضرورته في أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ في لوساكا من قبل حركة عدم الانحياز .

ان احترام حقوق الانسان هو من بين هذه المسائل العالمية ، التي يجب علينا أن

نحدد اطارها بدقة وبشكل شامل ، اذا اردنا التوصل الى حلول مناسبة لها .

ومن أجل ادراك مدى واتساع مسألة حقوق الانسان الاساسية ، علينا أن نتخلص ، أولا وقبل كل شيء ، من الأفكار الايدولوجية التي تحد من التفكير ، والتي تهدف في نفس الوقت الى السماح بفكرة المنهج الانتقائي ، في حين أن الحقوق الانسانية للبشر ، في الواقع ، تغطي كل مظاهر الحياة اليومية ، سواء يتعلق الأمر بالحياة السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية؛ ان التركيز أيضا على الحقوق السياسية على حساب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، يعني حرمان الملايين من البشر الذين يعيشون في فقر وذل ؛ حرمانهم من حريتهم في الهروب من المجاعة والجهل والمرض . وبالتالي عدم منح أى اعتبار للحقوق المدنية والسياسية يعني الابعاء بأن الانسان يمكنه أن يعيش فقط برغيف الخبز .

ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن الفصل بينها وبين الحقوق المدنية والسياسية وكلاهما يهدفان الى نفس الأغراض التي تتمثل في التنمية وفي السلم .

فمن ناحية ، نظرا الى أن الانسان في حد ذاته هو بداية ونهاية التنمية ، وله الحق في التنمية وقد اعترف بهذا الحق لكل فرد حتى يرضي احتياجاته وفقا لتطلعاته المشروعة وفي ظل الانسجام مع درجة تنمية المجتمع الذى يعيش فيه ، فان هذا الحق يجب أن يكون الحق الأول للانسان والذى يجب أن تحترمه الحكومات .

ومن ناحية أخرى ، ونظرا لعدم وجود سلم أو أمن في العالم ، واذ كان تمتع جميع الأفراد بحقوقهم الاساسية ليس حقيقة فعلية فان المساواة في الحقوق بين أعضاء الأسرة البشرية مازال هو حجر زاوية السلم والأمن في العالم .

وفي هذا الخصوص ، علينا أن نقتنع مرة أخيرة ان كل حقوق الانسان تنطبق على كل البشر ، بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو معتقداتهم ، وان ذلك يفترض المشاركة الفعلية لجميع البشر في تطور المجتمع الذى يعيشون فيه . ان حقوق الانسان لا يجب أن يكون فيها تمييز ، أى أن تطبق مثلا على البيض الذين هاجروا الى جنوب افريقيا في حين تحرم على السود أبناء البلد الأصليين . ان الانسان ليس الا عنصر من عناصر المجتمع ، الذى يعتمد تطوره المنسجم على احترام الحق الجماعي لكل العناصر المكونة لهذا المجتمع . وبعبارة أخرى نظرا لأن الحق في التنمية هو أولا حق جماعي ، فان حقوق الانسان لا يمكن ولا ينبغي أن تتفوق على حق الشعوب .

ان حق تقرير المصير ، وحق حرية استغلال الموارد الطبيعية ، وحق تنظيم المجتمعات طبقا لقواعد سياسية واقتصادية واجتماعية ، يختارها كل شعب بعريه ، وبصورة مختصرة ، الحق في الوجود والحق في الحياة ، والحق في التمتع بالاحترام . هذه الحقوق يجب أن يعترف بها وأن تطبق من قبل الجميع .

وفي مالي ، تلك الدولة الفتية ، ولكنها بلد قديم ، فان حقوق الانسان هي جزء من قواعدنا الأخلاقية ، وعندنا ، كما هو الحال في جميع مجتمعات الحضارة القديمة ، فان الانسان سعيد لأنه لم يكن أبدا وحيدا . انه لم ييأس أبدا ، لأنه يستطيع أن يثق في أسرته ، في قبيلته وفي بلده الذي يظل مرتبطا به دائما برباط من العاطفة لا ينفصم . هذا الرباط مرني مناطق أخرى بواسطة نمطا من التنمية .

ان بلادى مالي ان تنضم الى السيادة الدولية ، قد انضمت بطبيعة الحال الى ميثاق منظمنا ، والى الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ، وكذلك الى الميثاق الدولي عام ١٩٦٦ ، المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، والى الميثاق الصادر في نفس التاريخ الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبالانفاة الى ذلك ، وعلى الصعيد الداخلي ، فان حقوق الانسان المقدسة ، تحميها قوانيننا الخاصة ، وبصفة خاصة دستور بلادى الذى لا يخصص لها العديد من أحكام ديباجته فقط ، وانما يخصص كذلك فصلا كاملا هو الفصل الأول .

ان هذا يعني ان بلادنا وشعبنا وزعماءه ليست لديهم أى عقدة فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان التي أصبحت فجأة ، وسيلة سهلة للمساس باستقرار الدول الفتية ، ولا توجد أمة أو شعب أو دولة ، يمكنها أن تدعي الكمال في مجال أساسي وحساس مثل هذا المجال . ان هؤلاء الذين ينتقدونا اليوم عليهم أن يقتنعوا أولا بأن حقوق الانسان لا يمكن المساس بها على صعيد المبادئ والحياة اليومية ، فانها تعتمد أيضا - وهذا أمر عام - على العديد من العناصر والمؤثرات من بينها القواعد الأخلاقية لكل مجتمع ، واهتمامات اللحظة القائمة ، والظروف السياسية ، والملايسات الاقتصادية والاجتماعية .

ان بعض هذه الأفكار يجب أن تؤدي بمن يلعبون بالضمائر وبالرأى العام الذى تكوّن له لسوء الحظ وسائل الاعلام والتي تؤدي الى قدر أكبر من الشك ، يجب على عكس ذلك أن تؤدي الى مزيد من الحذر ومزيد من ضبط النفس ومزيد من العدالة .

ان مثل هذه السياسة اليومية غير منصفة طالما وجد هذا الخلل في التوازن في المسائل الاعلامية . ان التبادل غير المتساوى للمعلومات بين الشمال والجنوب ، والالتواء في عرض الأخبار ، والتركيز على وسائل اعلام البلدان المتقدمة ، والطابع التجارى واسع النطاق للصحافة ، التي تعتمد على الأزمات الصحفية ، هي كما نعلم من الموضوعات الرئيسية الهامة في النقاش الجارى في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول اقامة نظام عالمي جديد للاعلام ، الذى يطالب بحرارة أن يكون أحد مشاغلنا الهامة طالما بقيت المعالجة الحالية الخطرة للمعلومات الواردة من بلدان العالم الثالث ، والتي تتم بطريقة مشوهة وكثيرا ما تخضع لأسباب لا يتم الاعتراف بها . ان وسائل الاعلام في البلدان الصناعية الكبيرة ، تعطي عن بلادنا صورا كثيرا ما تكون مشوهة وخاطئة . ان المطلب المعروف جيدا بحرية نقل المعلومات بين الأقوياء والضعفاء لها آثار وخيمة على الآخرين . ان المحرومين يتلقون بسلبية الأعمال الثقافية من المستوى الثانى ، التي تكبلهم لأنها غريبة عنهم ، وبالتالي من الأمور الطحّة أن نصلح هذا الخلل في التوازن الذى يسيء الى الطرف الثانى في تبادل المعلومات مع الشمال .

ان الحق الأساسى المتمثل في حرية الصحافة يجب أن يكف عن كونه حرية بلا قيود أو منتج تجارى أو أداة في يد السلطة مهما كانت هذه السلطة .

نعم ، على الصحافة أن تحاول أن تتحرر من وصاية السلطة السياسية ، ولكن عليها أيضا أن تكون يقظة ، وألا تقع تحت الوطأة الأكثر خطورة للسلطة الاقتصادية التي تعتبر وسائلها الهائلة القوية والخفية أكثر اغترابا .

ان حرية الصحافة يجب أن تكون لصالح الانسان وهو غايتها النهائية . ان الصحافة كوسيلة للتعليم يجب أن تسهم في تكوين شخصية الفرد . وكأداة للتقدم ، فان وسائل الاعلام يجب أن تكون في خدمة التنمية .

تلك بعض الأفكار التي رأى وفد بلادى تقدّمها في المناقشة كإسهام متواضع في جهودنا للبحث عن حلول للمشاكل الكبيرة في عصرنا هذا ، ان الوقت يلح علينا ، كما اعترفت بذلك حركة عدم الانحياز عام ١٩٧٠ ، فقالت :

" اننا نقف في ملتقى طرق التاريخ ، وكل يوم يمر يقدم لنا دليلا جديدا على
الطاقة الفريدة للروح الانسانية ، ويظهر الدروب الخطيرة التي قد يودى الخلل فيها
بالبشرية " .

اننا يجب علينا أن نطبق هذه السلطة الفريدة لروحنا الخلاقة على المشاكل الدولية .

ان سيادة الدول والمساواة المعترف بها فيما بينهم بموجب الميثاق ، وتطور الموقف العالمي
منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، وضرورة انصاف طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية ، كل هذا
يسمح لنا بأن نأمل في عدم اهدار أى جهد لنكون أهلا للثقة التي أولتنا اياها الشعوب ، وأن نزود
أنفسنا بأجهزة أكثر فاعلية من أجل تنشيط حركتنا .

وكما ذكرنا الآن بأننا نقف في مفترق طرق التاريخ ، وان الاحداث الخطيرة تدور هنا من كل
جانبا ، وان تصفية الاستعمار لم يتم التوصل اليها بعد ، وان الفصل العنصرى يأتي على أرواح بشرية
بريئة ، وان دولا شقيقة تمزق بعضها البعض الى قطع ، وان الاقتصاد العالمي يتدهور ويشهد أزمة
لا قبل له بها . وباجاز لم يشهد السلام من قبل تهديدا كالذى يواجهه اليوم .
وفي ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٤٥ فان رجلا من ذوى النوايا الحسنة قد وقّعوا في سان
فرانسيسكو على أجمل وثيقة للسلم لم توجد من قبل ، هي ميثاق الأمم المتحدة . لقد فعلوا ذلك
خشية فظائع الحرب ، ولكي يجذبوا الأجيال القادمة الآلام والمعاناة ، وحبا في السلم ، هذا الحب
الذى يثير وجداننا جميعا ، نحن شعوب العالم .

السيد عبدالرحمن عبدالله (جمهورية السودان الديمقراطية) : بسم الله

الرحمن الرحيم ، السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم للسفير فون فيشمار باسم وفد بلادى بالتمهاني
الخالصة لانتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها الخامسة والثلاثين . فالسودان
الذى تربطه ببلاده العلاقات الطيبة والمتطورة ، لعلى ثقة في أن ما له من تجربة فنية في العمل
السياسي والدبلوماسي ، لا سيما في أروقة الأمم المتحدة ، يجعله أهلا لتبوء هذا المنصب المرموق ،
وليسهم دون شك في الوصول بهذه الدورة ، الى ما تريو اليه الأسرة الدولية من نجاح وتوفيق .

ويود وفد بلادى أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن ثنائه وتقديره للأخ السفير سليم أحمد
سليم ، الرئيس السابق للجمعية العامة . فلقد كانت مصادفة طيبة أن تناقش الجمعية العامة في
أربع دورات خلال عام واحد العديد من القضايا الدولية السياسية والاقتصادية ، التي ظلت ومازالت
تشغل اهتمامات الرأى العام العالمي . ان ما أنجزته الجمعية العامة تحت رئاسة السفير سليم في
تلك الدورات ، لمفخرة لنا نحن شعوب العالم الثالث عامة ، واعتزازا لنا نحن في افريقيا على وجه
الخصوص .

كما يسعدنا أن نرحب بانضمام سانت فينسنت وجزر غريناد بين لعضوية الأمم المتحدة واثقين من أنها ستسهم في اثراء أعمال هذه المنظمة . وأن في انتظامها في الأسرة الدولية ما يؤكد أن الأمم المتحدة على وشك أن تحقق عالميتها المنشودة .

نلتقي في هذه الدورة ونحن نجتاز مرحلة معقدة حافلة بالمخاطر التي تتضائل أمامها آمال الانفراج . وباستثناء استقلال زمبابوى ، فالمحاذير التي أشارت اليها غالبية الوفود في مطلع الدورة الرابعة والثلاثين بشأن العلاقات الدولية قد أكدتها تماما أحداث العام . فلقد كانت فترة مضطربة اجتاحت العالم فيها أزمات سياسية واقتصادية عصيبة ومعقدة كانت بمثابة تحد للأمم المتحدة .

فالدورتان الطارئتان ، والثالثة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة خلال تلك الفترة لخير دليل على ما نقول . برغم ذلك ، ظل الحال كما هو ، ترد في العلاقات الدولية ، واستمرار في المنازعات الإقليمية ، وتزايد في استعمال العنف ، واستمرار للأزمة الاقتصادية ، وجمود في المفاوضات حول المسائل الاقتصادية . وهكذا أريد للأمم المتحدة أن تواجه صعوبات تقعد لها عن أداء رسالتها على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، وتحقيق أهدافها النبيلة المتمثلة في تشجيع التعاون الدولي وحفظ الأمن والسلم الدوليين .

نلاحظ — وكلنا أسف — أن الصراع من أجل تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، لا يزال يمارس اليوم ، فتحرم دول من العالم الثالث من التمتع بحقوقها الشرعية في السيادة واستغلال ثرواتها الطبيعية . والسودان ان يجدد التزامه بميثاق الأمم المتحدة ، وكافة المواثيق والأعراف الدولية ، كان لا يزال يرفض مثل هذا النظام الدولي القائم على منطق القوة ، وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ . ان رفضنا هذا مرده تعارض ذلك النظام مع تطلعات الشعوب للاستقلال الحقيقي ، والسيادة ، وديمقراطية العلاقات الدولية . وانطلاقا من هذا الالتزام فاننا نشجب وندين أى تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول أيا كان مصدره . فالتدخل الأجنبي بكافة أشكاله ، يتنافى وواجبات الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، ويهدد استقلال وسيادة الشعوب ، ومن ثم الأمن والسلم الدوليين . فالتدخل السوفياتي في أفغانستان — على سبيل المثال — مازال مثار قلق واهتمام الأسرة الدولية لما له من أبعاد ، وما يترتب عليه من تبعات تضر بالمنطقة والعالم أجمع . وتجاه هذا الوضع ، عقدت الجمعية العامة دورة طارئة وصدر عنها القرار رقم (د ط ٦ - ٧) ومع ذلك فمازال

الوضع في أفغانستان كما هو . وعليه فاننا نطلب أن تبحث الدورة الحالية للجمعية العامة هذه المسألة لتتخذ بشأنها التدابير المناسبة فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية وضمن استتلال أفغانستان وحيادها وسيادتها الوطنية .

ان الحرب الدائرة الآن بين العراق وايران ، الد ولتين الجارتين المسلمتين اللتين تربط بينهما عرى وروابط تاريخية وثيقة ، لأمر يأسف له السودان شعبا وحكومة ، شأنه في ذلك شأن كل الشعوب الاسلامية التي يؤذيها ويؤلمها أن ترى الدم المسلم يراق . اننا نهيب بالد ولتين الشقيقتين ايقاف هذا النزيف ، وهدر القدرات ونبد العنف واللجوء الى أسلوب الحوار والتفاوض بينهما . وأملنا كبير في أن تنجح المبادرات الاسلامية وغيرها من المبادرات في احتواء هذا الصراع ، وايقاف الحرب فورا ، نخر لا مكانيات وقدرات الأمة الاسلامية ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة ، نحو البناء الاجتماعي والاقتصادي والتصدي للعدو المشترك .

ان الأمر الآن يزداد سوءا وتعقيدا في منطقة المحيط الهندي . فالاحتراب قد اتسعت دائرته ليشمل مناطق أخرى جديدة مما أدى الى تسابق أساطيل الدول الكبرى . واننا في السودان نتابع هذه التطورات البالغة الخطورة بقلق واهتمام شديد ، ونؤمن بأنه لا بد من العمل الجاد اليوم لا غدا ، لتغيير هذا الوضع المتفجر الذي يهدد أمننا وسلامتنا جميعا . ان السودان ليؤكد من جديد أهمية الاسراع في اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ القرار رقم ٢٨٣٢ (د - ٢٦) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والخاص باعلان المحيط الهندي منطقة سلام . ولا يتأتى تحقيق ذلك الا من خلال نظام أمن جماعي عالمي دون أحلاف عسكرية . فالسودان يدعو دول المنطقة بالكف عن المشاركة في الأحلاف والمواثيق العسكرية أيا كان مصدرها مؤكدا من جديد حق الدول كافة في استخدام المحيط الهندي للملاحة وللأغراض السلمية ، استخداما حرا وفق القانون والعرف الدوليين ان هذه غاية ومسؤولية دولية ، وتتطلب تضامنا والتزاما جماعيا . ومن ثم فان تضافر جهود دول المنطقة الساحلية والخلفية ، بالرغم من أنها ضرورة أولية ، الا أنها لن تحقق الغرض المنشود ما لم يتوفر لها تعاون الدول الكبرى وكبار المستخدمين البحريين . وهنا بيود وفد بلادى وقد دخل السودان عضوا في اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، أن يعبر عن رغبته الصادقة في العمل الجاد في اطار

تلك اللجنة بالقدر الذي يمكنه من أن يسهم في بلورة ما أشرنا اليه تمهيدا لانعقاد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو خلال عام ١٩٨١ .

ويضاف الى ذلك ، أن أمن وسلامة منطقة المحيط الهندي ، سوف لن يتحقق ويكتمل ما لم تحرص الدول الساحلية والخلفية على اقامة علاقات صداقة وتعاون وحسن جوار فيما بينها . والسودان كأحد الدول المعنية ظل يؤمن ويلتزم بهذا المبدأ في علاقاته مع جيرانه .

ان الوضع في الشرق الأوسط يزداد تدهورا وخطورة مع كل فجر جديد . فوسائل الاعلام المتعددة تطالعنا كل يوم ، أننا نهبنا وحيثما كنا ، بما يدور في تلك المنطقة من أحداث مأساوية وخطيرة تهدد أمن وسلامة الجميع . ولعل الاجتماعات العديدة والطارئة التي أفردها مجلس الأمن لهذه المسألة خلال هذا العام لهي خير دليل .

ولقد صدق الأمين العام ، وهو يقرر عن أعمال المنظمة خلال الفترة الماضية ، حين أشار الى أن القليل من المشاكل الدولية له ما لأزمة الشرق الأوسط من تعقد وآثار واسعة الانتشار تتخطى تلك المنطقة لتشمل العالم بأسره . فمسألة ذلك واقعها وحالها لجديرة أن تركز لها هذه الدورة حيزا كبيرا من وقتها وجهدها ، ليس من أجل اصدار المزيد من القرارات واخمافتها الى حصيلة القرارات السابقة ، وانما للمزيد من العمل الايجابي الجاد لوضع كل هذه القرارات موضع التنفيذ والاحترام من قبل كل الأطراف المعنية . ان أصول وأبعاد هذه القضية الشائكة ، لم تعد كما كانت في الماضي ، يكتنفها الغش والخداع ، والتلاعب بالعواطف ، وملابسات التاريخ ، وانما أصبحت مسألة واضحة وبيئة ، أدركتها الارادة الدولية اراكا متكامل وواعيا ، وقررت فيها وفي العديد من المناسبات وكان آخرها الدورة الخاصة التي أقرت لها في تموز/يوليه الماضي ، القرار الحكيم والعادل .

لقد أكد السودان مرارا ايمانه الصادق بإمكانية الحل السلمي والعدال لقضية الشرق الأوسط بكاملها ، اذا ما صدقت النوايا ، وصح العزم ، وتلاشت ألامع التفوق والتوسع والهيمنة . ان السلام لن يقوم أو يدوم في منلقة الشرق الأوسط ما لم تقم ركائزه على العدل الكامل .

فحقوق الشعب الفلسطيني كلها ، وبالذات حقه في تقرير مصيره بنفسه واقامة دولته المستقلة على أرضه ، لم تعد بحاجة الى حديث أو تكرار بعد أن قررتها وأجمعت عليها الارادة الدولية ممثلة في هذه الجمعية الموقرة وفي غيرها من المنابر الدولية الجامعة . ان قضية حقوق الشعب العربي الفلسطيني هي لب وأعمل قضية الشرق الأوسط وليس من حل سلمي عادل يراة له البقاء والردوام يستلغ اهمالها أو تغليبها . ولذلك فان ما تقوم به اسراةيل من أعمال بربرية ضد الشعب الفلسطيني سواء أكان ذلك في الأراضي العربية المحتلة أم في مخيمات اللاجئين ، من أجل ابادته وافنائته والخلاب من قضيتته وحقوقه ، لهو عمل اجرامي مهزوم ، لن يستلغ مهما بلغ وتنوعت وسائل القمع والتعذيب والاضطهاد والطرء فيه ، ان يقهر ارادة هذا الشعب الصامد المناضل ، وأن يقهر ارادة الشعوب العربية والشعوب العربية والصديقة والمحبة للحرية والسلام التي تسنده وتؤيد نضاله المشروع .

ان على اسراةيل وقد مضى على مولدها غير الشرعي أكثر من الثلاثين عاما أن تعي دروس التاريخ وعبره . فالتاريخ أكد ويؤكد كل يوم كما فعل في زبابوى مؤخرا ، ان ارادة الشعوب لا تقهر ، وان الشعب اذا رام حرية وحياة كريمة فلا بد من الاستجابة لارادته لال الزمن أم قصر .

ان ما قامت به اسراةيل مؤخرا من اصدار قانون أساسي بضم القدس واعلانها عاصمة أبدية لهو خير دليل لمدى التحجر والتعنن والسلف الذي يمارسه الكيان الصهيوني المعزول . ففي الوقت الذي يجتمع مجلس الأمن والجمعية العامة عدة مرات ، ويصدر القارات التي تدن وتشجب ممارسات اسراةيل في الباش والتعذيب ضد المواطنين العرب وزعمائهم المنتخبين في الأراضي العربية المحتلة ، وضد بناء المستوطنات والتعدى على سيادة ووحدة أراضي لبنان ، تتمدى اسراةيل وتسرف في غيبها وغلوائها وعدوانها دونما أدنى مراعاة لتلك القارات الصادرة من أعلى الهيئات المسؤولة عن حفظ الأمن والسلام ، واقامة الحق واشاعة العدل في العالم . ان تعدى اسراةيل لقرارات الأمم المتحدة كلها ، وخروجها على الميثاق والارادة الدولية لهما أساس تردى الأوضاع وتدهور الموقف

في الشرق الأوسط . وما لم يستطلع المجتمع الدولي وضع حد لصلف وتعنت اسرائيل وتحديها لقرارات أعلى المؤسسات والهيئات الدولية المناهضة لها حفظ الأمن والسلام ، لن يستلج هذا المجتمع الدولي ايجاد المخرج والحل الدائم مما يتهدد به من ويلات من جراء الصراع الدائر في الشرق الأوسط . لقد أكدت الأمة العربية ايمانها بالحل السلمي العادل والدائم لقضية الشرق الأوسط . والأمة العربية حين تعلن عن التزامها بالعمل من أجل السلام في الشرق الأوسط لتؤكد بأن قضية الشرق الأوسط قضية واحدة وغير قابلة للتجزئة أو الحلول الانفرادية . ولعله مما يبعث السرور ويقوّي الأمل ان الارادة الدولية ، ممثلة في الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة لهذه الجمعية العامة ، قد أيدت وأكدت مجددا هذا الايمان العربي الثابت ، وبينت ان الحلول الجزئية والمنفردة لا يمكن أن تمس جوهر الصراع وأصوله ، وانه لا بد من الاستجابة للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني تحت رايات مثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ان وضع العوائق والعراقيل أمام الحل السلمي الشامل والعادل الذي تتادى به الأمة العربية ، بل والارادة الدولية كلها ، معناه فتح الباب على مصراعيه أمام التهاب منطقة الشرق الأوسط ودخولها في حرب قد لا تبقي ولا تذر . ولتفادي هذا الوضع المتفجر الذي يتهددنا جميعا ، بل ويتهدد كل ما أشاد وأقام الانسان من حضارة وورقي ، فلا بد من أن تضطلع الامم المتحدة بمسؤوليتها كاملة من أجل السعي الى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط . ان الأمم المتحدة في تقديرنا ، هي الوعاء الواقعي والمناسب ، والاطار الأفضل لحل قضية الشرق الأوسط حلا سلميا وفي اتساق والتزام بالقيم والمبادئ التي حددها ميثاق هذه المنظمة وارتضاها كل الأعضاء والتزموا بالعمل بها . ان هذه الدورة العامة مطالبة بان تضع الأمور في نصابها ، وان تتخذ التدابير اللازمة لكي تشرع الامم المتحدة في تحمل مسؤوليتها في الشرق الأوسط بمن أجل انتهاء الصراع هناك واقامة سلام شامل وعادل في هذه المنطقة الهامة سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا لكل بني الانسان . وفي الجنوب الافريقي يزداد الوضع تدهورا من يوم لآخر مما يشكل تهديدا خطيرا لأمن وسلامة ، ليس الدول الافريقية فحسب ، وانما العالم أجمع . ففي مسألة ناميبيا ، قد أكدنا وأكدنا افريقيا مرارا رغبتنا في حل مشاكل الجنوب الافريقي سلميا ، كما ورحبنا وساندنا مبادرة الدول افريقية الخمس بشأن ناميبيا . وأكثر من ذلك ، أكدنا استعدادنا ضمن المجموعة الافريقية لبذل كل الجهود

لوضع الخطة السلمية موضع التنفيذ . الا ان مما لفت و مراوغة نظام جنوب افريقيا العنصرى بهدف اجهاض هذه الخطة ، قد قلّصت كل فرص الحل السلمي ، اننا نشجب وندين بشدة استمرار النظام العنصرى في جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا ونهب موارد ها اللبعية ، كما نشجب وندين بشدة كل الاجراءات التي قامت بها سلطات بريتوريا العنصرية بهدف حرمان شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاسقلال ، ومن أجل خلق سلطة عميلة تمثل وتدافع عن مصالح العنصريين في بريتوريا وليس مصالح الشعب الناميبى . وفي هذا الصدد ، يؤكد وفد بلادى من جديد موقفنا المعلن عن عدم شرعية الانتخابات الفردية التي أجراها سدة نظام جنوب افريقيا العنصرى في ناميبيا ، وعلان الأجهزة التي تمخضت عنها تلك الانتخابات . كما نؤكد أيضا بأى أى نظام يقوم في وند هوك ، لا بد ان يأتي نتيجة لانتخابات حرة ونزيهة تجرى تحت اشراف الامم المتحدة وفقا للخطة المتفق عليها .

ان خسارة الوضع وتدهوره في ناميبيا تحتم على مجلس الأمن ، وفق مسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق اتخاذ أقوى وأشد العقوبات ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى عاجلا ، وذلك حفاظا للأمن والسلم الدوليين . ان أى فشل للمجلس في تحمل هذه المسؤوليات ، لن يبقي أمام شعب ناميبيا والشعوب الافريقية والصديقة والمحبة للحرية والسلام ، غير الاستمرار في النضال المسلح تحت رايات سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا . وبهذه المناسبة ، فان جمهورية السودان الديمقراطية لتؤكد مجددا التزامها الكامل بمواصلة الدعم والسند لسوابو في كافة المجالات ، حتى يتحقق لشعب ناميبيا استقلاله وسيادته . اننا لنشيد بالدور الرائد الذى تلعبه دول المواجهة الديمقراطية الافريقية في معركة تحرير ناميبيا ، كما نؤكد التزامنا بالوقوف الى جانبها ومساعدتها في تحمل هذا العبء النضالي المشترك . وفي هذا الصدد ، نهيب بكل الدول الشقيقة والصديقة وسائر الشعوب المحبة للحرية والسلام ، ان تدعم نضال وجهود سوابو ودول المواجهة الافريقية ، وتقدم كل ما يلزم لضمان انتصارها في معركة التحرير والاسقلال لشعب ناميبيا .

لقد منيت أعوام كثيرة منذ أن أدانت الارادة الدولية وشجبت جريمة الفصل العنصرى (الابارتايد) التي تمارسها الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي ، واتخذت حيالها العديد من القرارات . كان ذلك في اطار الأمم المتحدة ، أو المنظمات الدولية والاقليمية . الا أن نظام بريتوريا العنصرى ، بتصلبه وتحديه المستمر للارادة الدولية ، لم يمنع هذه القرارات موضع التنفيذ ، ولم تنزل الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا محرومة من ممارسة حقوقها الانسانية والأساسية . ان ما أدخلته الطغمة الحاكمة في جنوب افريقيا مؤخرًا من اجراءات تشريعية محلية صفتت لها بعض الدوائر المشبوهة ، واعتبرتها تغييرات ايجابية ، لا تعدو في واقع الأمر أن تكون مجرد تغييرات هامشية لا تمس جوهر النظام العنصرى البغيض ، قصد منها تهديئة حدة المقاومة داخليا وكسب التأييد والقبول في الخارج .

ان ما يمارسه هذا النظام الآن من تفرقة وهداش وتعذيب وتصفيات جسدية وانتهاك لكافة حقوق الانسان ، وما يصر على اقامته من بانتوستانات جديدة ، لهو دليل قاطع على انه صادر فسي غيه وطغيانه ، غير عابئ بالارادة والشرعية الدولية وما اتخذته من قرارات ضد ممارساته العنصرية . ان الضمير العالمي الذى أزال عن وجه الأرض النازية والفاشية ، لهو اليوم مطالب بأن يتصدى بالحزم والجدية لنظام الفصل العنصرى (الابارتايد) ، ويهيئ للغالبية العظمى في جنوب افريقيا كرامتها وحريتها وحقوقها الأساسية . وعلى كافة الدول الأعضاء أن تنتصر لروح ميثاق الأمم المتحدة بوقف كل أنواع التعاون والتعامل مع نظام جنوب افريقيا العنصرى .

ان اهتمام السودان بالوضع الدولى العام لا يقتصر على ما سقنا من قضايا فسي الشـرق الأوسط وافريقيا ، وانما يمتد ليشمل كل بؤر التوتر والنزاع في مختلف مناطق العالم . فسي قـبرص يسرنا أن نلاحظ الجهود المقدرة التي انطلقت ويضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة لمساعيها التي أثمرت الاتفاق الهام ذا النقاط العشر في أيار/مايو من العام الماضي . كما ونعرب عن ارتياحنا لما ذكره الأمين العام من استئناف المحادثات بين الطائفتين ، واتفاقهما على الدخول في المرحلة المونروعية للمفاوضات . وأملنا كبير في أن تثمر هذه الخطوة الايجابية في استعادة السلام لقـبرص والحفاظ على وحدتها الوطنية .

وفي كوريا يثير قلق السودان انها لاتزال مقسمة رغم تطلع شعبها الى تحقيق الوحدة الوطنية سلميا . ان استمرار الوضع الراهن على ما هو ، أمر يشكل تهديدا خطيرا لسلام واستقرار المنطقة .

ولقد سرنا أن نسمع عن جهود الشعب الكورى في الدولتين لتوحيد شطرى شبه الجزيرة وتأمين استقلالها وسيادتها دون تدخل أجنبي .

ان الأزمات الاقتصادية المستفحلة التي يتعرض لها العالم اليوم ، لتجعل من الضرورى أن يتصدى لها المجتمع الدولي بالحكمة ، والموضوعية ، والشمولية وبعد النظر ، والابتماد عن المواجهة ، والجرى وراء المصالح الذاتية الضيقة . ان مصير العالم اليوم لهو أكثر ترابطا وتكاملا مما كان عليه في أى وقت مضى ، مما يحتم علينا عملا جماعيا واعيا وإيجابيا من أجل تحقيق المزيد من النماء والوفرة لكل دول وشعوب العالم . ان الجهد العالمي المشترك من خلال التعاون الاقتصادي الدولي الموجه نحو انشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يحقق المصلحة المشتركة لكافة دول العالم ، غنيها وفقيرها ، لأن تجنب التعاون الجاد والمثمر ، أمر سيقود بلا شك الى كارثة عالمية واقعة . وتجدر الإشارة هنا الى ما جاء في التقرير السنوى للبنك الدولي الذى صدر مؤخرا في ختام تحليله للاقتصاد العالمي في المقدم المنصم بأن دول العالم ، الغنية والفقيرة ، ستواجه مستقبلًا قاتمًا يهدد بقاء الانسان ما لم تتضافر جهود الشمال والجنوب في مختلف المجالات الاقتصادية . ومن الطبيعي أن يتطلب ذلك الجهد تضحية وتنازلات أكبر من جانب الدول القادرة اقتصاديا - أى الدول المتقدمة - على أساس أن الحصيلة النهائية ستكون لمصلحة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

لقد حاولت الدول النامية من خلال اقتراحاتها بالدخول في جولة جديدة من المفاوضات الاقتصادية الشاملة ، أن تقدم دفعة قوية لحوار الشمال والجنوب بغية الاسراع لانشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد . بيد أن نتائج الدورة الخاصة الحادية عشرة للجمعية العامة في هذا الصدد جاءت مخيبة للأمال . فقد فشلت تلك الدورة في التوصل الى اتفاق بشأن النواحي الاجرائية للمفاوضات واعلان بدايتها في الموعد المحدد . لقد أبدت الدول النامية خلال الدورة الاقتصادية مرونة كبيرة ، واستعدادا كاملا للتعاون وايماننا منها بأهمية المفاوضات الشاملة ، وادراكا منها بأن فشل الدورة ستكون له نتائج وخيمة على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى أمن وسلام واستقرار العالم . ان الفشل يرجع الى غياب الارادة السياسية اللازمة لدى بعض الدول المتقدمة والى ما ذكره السيد وزير خارجية السويد أمام هذه الجمعية في الثالث والعشرين من أيلول / سبتمبر الماضي من أن بعض الدول الكبرى مازالت حبيسة النظرة التقليدية لواقع الاقتصاد العالمي رغم التغييرات الكبيرة التي حدثت .

ان ما شاب الحوار بين الشمال والجنوب من تعثر في هذه المرحلة ، يجب ألا يكون مدعاة لانحلال التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول النامية . وانطلاقا من هذا فاننا نشيد بنتائج مؤتمر القمة الافريقي الاقتصادي الأول المنعقد بلاغوس في نيسان / ابريل من هذا العام . لقد أعلن السودان التزامه الكامل باستراتيجية التنمية الافريقية وخطة عمل لاغوس ، ايماننا منه بأن حل المشاكل الاقتصادية في افريقيا ، وهي أكثر القارات تخلفا وفقرا ، لا بد أن يبدأ من افريقيا أولا ، وان أسلوب الاعتماد الجماعي على الذات هو الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا والدول النامية ككل ، وهو الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والمشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية الدولية الهادفة لانشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ولا نشك مطلقا في أن المجموعة الدولية ستدعم الجهود الافريقية بدعمها لخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية التنمية الافريقية .

لقد كان في اعتماد الجمعية العامة في دورتها الاقتصادية للقرار رقم د ١ - (١١ / ٤ الخاص بأقل الدول نموا ، الدليل على اهتمام المجموعة الدولية بمشاكل تلك الدول . ونأمل أن يتبلور هذا الاهتمام عملا محددًا يعنى بمساعدة هذه الدول على حل مشاكلها الأساسية لتتطلق نحو تحقيق التنمية . كما نأمل أن تواصل المجموعة الدولية خلال الدورة الحالية الجهود المطلوبة لضمان الإعداد الكافي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل الدول نموا والمقرر عقده خلال العام المقبل . وبما ان هذا المؤتمر يمثل خطوة دولية هامة لمساعدة أقل الدول نموا ، فاننا نوليه اهتماما خاصا ونتوقع أن يتخذ خطوات عملية عاجلة لضمان تدفق الموارد المالية والتقنية لتلك الدول في اطار تنفيذ برنامج العمل الأساسي الذي سيتم اكماله واعتماده في ذلك المؤتمر . كما نأمل أن ييحيث المؤتمر توصيات مجموعة الخبراء الحكوميين لأقل الدول نموا بخية الموافقة عليها تمهيدا لتنفيذها .

والسودان كواحد من أقل الدول نموا ، لا يسهه سوى أن يبدى القلق والتحسر على ما يهدر في سياق التسلح سنويا من أموال لائلة ومحت أرقاما فلكية . ففي الوقت الذي تنفق فيه الدول القدرة ما يربو على نصف بليون دولار سنويا في الأسلحة والمنشآت العسكرية ، تموت ملايين البشر جوعا ، ويفتك بغيرها المرضى والفقر والجهل في شتى بقاع العالم . ان هذا الوضع الفريب ، وهذا السياق المسموم ، يجب أن يضع لهما المجتمع الدولي حدا ملزما ، كما ويجب على الأسرة الدولية العمل الجاد والسريع لنزع كل انواع السلاح وتسخير كل القدرات والموارد والامكانات المادية والبشرية في البناء والتنمية في الدول النامية عامة ، والأقل نموا خاصة ، ومن أجل تقدم ورقي البشر .

ولئن كان لوفدى أن يختتم حديثه أمام جمعكم الموقر هذا ، فليس بأفضل وأولى من ان يكون ذلك الختام عن قضايا اللاجئين . لقد أكد الأمين العام ، في تقريره التحليلي ، معاناة البشرية الناتجة عن الكوارث والمنازعات العسكرية والأزمات السياسية التي لفلت بملايين اللاجئين في أنحاء العالم . وأكثر من نصف هؤلاء اللاجئين يوجد في افريقيا وحدها وهي حقيقة تتحدث عن نفسها ، وتتكس حدة الوضع الذي يواجه الحكومات الافريقية المستضيفة لهؤلاء اللاجئين . وفي هذا الصدد ، فان حالة اللاجئين في السودان تلزمننا أن نقف عندها لويلا . لقد قدر للسودان ، بوضعه الجغرافي أن يتوسطد ولا عانت ، ولا تزال من كوارث طبيعية ، وأزمات سياسية وحروب أهلية كانت لها تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى لجوء وهجرة حوالي نصف مليون لاجئ مسجل حاليا في السودان ، طلبا للحماية والغذاء . ولما كان تدفق هؤلاء اللاجئين يشكل عبئا ثقيلا على عاتق بلادنا ذات الامكانات المحدودة ، يادر السودان باعلان عام ١٩٨٠ عاما للاجئين في السودان بهدف توضيح معاناتهم واستقبال العون الدولي اللازم لهم . فكان أهم معلم في برنامج العام هو مؤتمر الخرطوم الدولي للاجئين المنعقد في حزيران / يونيه الماضي . ويسرنا ان ننتهز فرصة هذا المنبر الدولي الهام لنتقدم بالشكر لكل الدول والهيئات التطوعية ، والمنظمات الدولية والاقليمية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمشاركتها ومساهمتها الفعالة في انجاح المؤتمر . ونخص بالشكر والتقدير السيد الأمين العام للامم المتحدة وكبار مساعديه لاهتمامهم الشخصي بهذا المؤتمر ، كما ونشكر المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومساعديه لمساهمتهم في الاعداد للمؤتمر . والشكر كله للدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يرجع الفضل لها في اتخاذ قرار المساعدة ،

ومناشدة كل أجهزة الامم المتحدة تقديم العون للاجئين في السودان . ويودّ السودان أن يخبر بالشكر رئيس وأعضاء بعثة وكالات الامم المتحدة المشتركة التي قامت بدراسة أوضاع اللاجئين في السودان وبرمجة المساعدات المطلوبة لهم .

لقد تدارس مؤتمر الخرطوم أوضاع اللاجئين في السودان من كافة جوانبها وحدد نوعية وحجم المساعدات الكفيلة بتوفير ضروريات الحياة الكريمة لهم . وثقتنا كبيرة في أن يستجيب المجتمع الدولي مثلاً في الجمعية العامة ، لنداء مؤتمر الخرطوم بتقديم المساعدات المادية والعينية للاسهام في تنفيذ ما صدر عن ذلك المؤتمر من توصيات ودراسات ، وذلك في ضوء تقرير بعثة الامم المتحدة المشتركة الذي يمثل احدى وثائق هذه الدورة .

هذا هو حال الوضع الدولي ونحن ندخل عقد الثمانينات . وضع طابعه القلق والتوتر وفقدان الأمن والسلام والاستقرار والثقة بالمستقبل الاقتصادي والاجتماعي . واذ قدّر لهذا الوضع المتردي ان تتسع وتعمق دائرته فسيحدث ، دون شك ما لا تحمد عقباه من كوارث ومآسي على البشرية جمعاء ودون استثناء . ان العالم اليوم قد أصبح أكثر تشابكاً وتداخلاً في المصالح بما يحتم تبادل المنفعة واشتراكها . ومادام الأمر كذلك ، فان التعاون الدولي الصادق من أجل السلام والاستقرار والتقدم أصبح ضرورة حتمية ، ولكنها ضرورة لن تتأتى بالصورة المرجحة ما لم يتوفر الوازع السياسي والرغبة الجماعية الأكيدة . ويحدونا أمل كبير في أن هذه المنظمة بمبادئها وأغراضها السامية — تستلعي تحقيق السلام والأمن والحياة الكريمة لكل انسان . ومن أجل هذا ، فان وفد بلادى لن يدخر جهداً خلال هذه الدورة لتحقيق هذه الغايات ، متعاوناً بكل المصدق والاخلال مع جميع الوفود المؤمنة بمبادئ وأغراض الامم المتحدة والملتزمة بتحقيقها .

السيد جابانغ (غامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمح لي أولاً ، وقبل كل شيء ، أن اقدم لك أخلص تهاني للسفير فون فيشمار لانتخابه للمنصب الرفيع رئيساً لهذه الدورة الهامة ، الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة التي عقدت لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود مضت . ان انتخابه يتفق مع فترة حافلة في تاريخ الامم المتحدة وتاريخ البشرية حيث لم يسبق للأخطار والتحديات ، التي تواجهها الامم فرادى وجماعات ، مثل تلك التي تواجهها في النصف الثاني من نهاية القرن العشرين . ومع ذلك ، فبسجله المتألق ، وب تجربته في الشؤون الدولية ، وسجل

بلاد المثالي في حقل مساعدة تنمية البلدان النامية مثل غامبيا ، وباسهامها في السلام العالمي ، فاننا على ثقة من أن هذه الدورة سوف تستمر بل وستزيد من قوة دفع التقدم الذي ولدته الدورة الماضية .

وفي هذه المرحلة ، أودّ أن أحيي الرئيس السابق السفير سليم الذي قدم أدائه المتألق وقيادته المستنيرة في الدورة الرابعة والثلاثين الى تدعيم صورة افريقيا ، والعالم الثالث والأمم المتحدة ككل .

كذلك فاننا نشكر الأمين العام على الخدمات الممتازة التي استمر في تقديمها لمنظمتنا وعلى تفهمه العميق للمشكلات الدولية الحالية وبصفة خاصة للمشكلات المتعلقة بالأعضاء الأكثر فقرا في أسرة الأمم .

ان كثيرا ، ان لم يكن جميع المتكلمين الموقرين الذين سبقوني ، قد أفاضوا بشكل لامع ، كما فعلوا في دورات سابقة ، في الحديث عن الموقف الدولي الحالي . وباستمرار المناقشة فان هـذا المسائل سوف تلقى الاهتمام الكبير للمندوبين على المستويات المختلفة . ان دلالة هذا الاتفاق في التفكير وفي المنهج ، من مجموعة متنوعة على هذا النحو ، تثبت وتبرز الاهتمام المشترك لجميع الدول كبيرها أو صغيرها ، قويتها أو ضعيفها بتوعية البشرية بالحاجة الملحة الى السلام كبد يـل وحيـد للنزاعات . وكذلك فهي تبرز حقيقة هي اننا لا نفتقر الى الأفكار وان ما نحتاجه هو العمل والارادة الحاسمة في العمل قبل فوات الأوان .

ومنذ خمسة وثلاثين عاما مضت ، فان أمم العالم ، وقد هالها دمار حرب لم تشهد البشرية مثيلا لها من قبل من حيث الحجم والكثافة ، قد ألزمت أنفسها عبر ميثاق الأمم المتحدة بأن " تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " . ومع ذلك ، وان نجتمع اليوم فاننا ندرك أن التراث الذي يخلقه الجيل القديم للجيل الجديد هو حالة من انعدام الأمن والنزاعات والركود . والواقع ، وان يقترب عام ٢٠٠٠ بشكل أسرع مما نتوقع فان التوقعات المبكرة لحياة أفضل تهرب من البشرية ، التي تجد نفسها في نسيج من التوتر المتصاعد والنزاعات والخلل الاقتصادي وأزمات الأغذية ، ومشكلات الطاقة وعدوى التضخم .

ولقد أثبت تاريخ الأمم المتحدة أن العقد بين الأولين قد ساد هـ ما - الى حد كبير - قضايا سياسية كانت تمثل مشكلات معلقة لم يواجهها سلام ١٩٤٥ بشكل مناسب . واليوم ، أصبح واضحاً تماماً أن أكبر خطر على السلام العالمي ، تسببه مشكلات اقتصادية تؤثر من جانب على الاستقرار الداخلي للبلدان النامية خاصة ، ومن جانب آخر فانها تزيد من تفاقم العلاقات غير المنصفـة فيما بين البلدان الصناعية في الشمال وبلدان العالم الثالث في الجنوب . ومن الطبيعي ، أن تركز هذه الدورة على الموضوعات الاقتصادية الحالية ، وهي تعتبر أساس الأزمات السياسية المتفجرة . وفي هذا الصدد ، فانه من الأهمية بمكان أن نركز على الحاجة الى فهم الوضع المتطور للعلاقات الاقتصادية الدولية . واليوم ، فاننا في عالم لم يعد فيه مجال للسيطرة والقوة ؟ بل ان هناك تكافلاً متزايداً يجب أن تقرر فيه المصالح العالمية باتفاق الرأى . ولا يمكن نتيجة لهذا الاعتماد المتبادل ، أن نتحاشى وجوب وضع ترتيبات اقتصادية جديدة وعلاقات لتأكيد هذا النوع من التكافل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، يقوم على اقتسام القوة والمسؤوليات . ولقد نتج هذا الموقف عن حقيقة أنه منذ ١٩٤٥ ، فان أكثر من مائة دولة جديدة من العالم الثالث أساساً ، يتجاوز سكانها البليون نسمة ، قد انخرطت في الحياة الدولية ، ويتطلب ذلك أبعاداً جديدة للتفكير والعمل الدوليين . وبالفعل ، فاننا في عصر المفاوضات .

ما هو موقف افريقيا من هذا الاطار الاقتصادي المعقد والمتطور ؟ . ان مشكلات افريقيا ومشاكلها في هذا الصدد وفي جميع مجالات العلاقات الدولية ، قد عبّر عنها بكل بلاغة صاحب الفخامة السيد سايكا ستيفنس رئيس سيراليون ، وهو الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، في

بيانه المهام في هذه الدورة . ولذلك لا يمكنني الا أن أتقدم باسهامي المتواضع بعد ما ذكره هذا الرجل البارز من رجال الدولة في قارتنا .

وفي الوقت الذي لا نتجاهل فيه عالمية المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، فان على مجتمع الأمم أن يعترف بالمحنة الخاصة للبلدان النامية عموما ، وافريقيا بشكل خاص . ان حالة افريقيا تتمثل في الحقيقة الصارخة القائلة بأن قارتنا هي الأقل نمواً بناتج محلي اجمالي متوقف عند ٢٧ في المائة من الناتج العالمي ، ومعدل دخل الفرد ١٦٦ دولارا . وربما كانت هذه المؤشرات الاقتصادية انعكاسات منبئة بالسوء لحقيقة أن ٢٠ بلداً من بين الـ ٣١ بلداً الأقل حظاً من النمو في العالم هي بلدان افريقية ومع ذلك ، فان الصورة لم تكن لتكون قاتمة بهذا الشكل لأن افريقيا قارة تتمتع بموارد طبيعية وبشرية هائلة . ولقد أبرز ذلك بشكل بليغ تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية المرفوع الى مؤتمر القمة الاقتصادية في لاغوس ، ويثبت هذا التقرير أنه :

”بالإضافة الى احتياطي الموارد البشرية فان هناك في قارتنا ٩٧ في المائة من احتياطي العالم من الكروم و ٨٥ في المائة من البلاتين و ٦٤ في المائة من المنجنيز و ٢٥ في المائة من اليورانيوم و ١٣ في المائة من النحاس و ٢٠ في المائة من الطاقة الكهربائية المولدة عن القوى المائية و ٢٠ في المائة من تجارة النفط و ٧٠ في المائة من انتاج الكاكاو ، وثلاث انتاج العالم من البن و ٥٠ في المائة من منتجات النخيل ” .

أليس تناقضاً إذن ، أنه مع كل هذه الثروة لاتزال افريقيا المنطقة الأقل نمواً في العالم رغم جميع الجهود التي بذلها زعماءها للخروج من حالة التخلف هذه ؟ . وبحثاً عن جواب لهذا السؤال ، فقد اجتمع الوزراء الأفارقة في أول قمة اقتصادية افريقية في لاغوس ما بين ٢٨ الى ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ حيث اعتمدت خطة عمل لاغوس . وكما قال الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، فان الخطة هي خطة ” برنامج عمل ذي أولوية ” والتي جاءت نتيجة للاحتياجات والوعود التي لم تتحقق والتوقعات المتتابعة للاستراتيجيات الشاملة خلال السنوات العشرين الماضية ، وهي احتياطات تتجلى بشكل أكثر حدة في افريقيا عنها في أية قارة أخرى .

ان خطة العمل هي خيار افريقي للاعتماد الجماعي على الذات ، الذي يجب أن يسود على أية مفاوضات طالبت ولم تؤد الى أي تقدم ذي مغزى . ويمكن أن نطلق عليها نظاماً افريقيا قائماً على

أساس التعاون الأفقي المؤدى الى اقامة مجموعة اقتصادية افريقية في عام ٢٠٠٠ . ونحن نعتقد أنه عن طريق قوتنا الاقتصادية المشتركة فقط يمكننا أن نقيم نظاما اقتصاديا عالميا جديدا تترك السيطرة والقوة فيه مكانهما للعدالة والمساواة والتضامن .

وليس أقل سخرية من أن العقدين الانمائيين السابقين ، قد شهدا تدهورا ملحوظا في موقف الغذاء العالمي وخاصة في افريقيا حيث تفاقم الموقف بسبب الجفاف وغير ذلك من الكوارث الطبيعية . وتعد أزمة الغذاء من أكثر النتائج خطورة بسبب حالة الجفاف التي سادت افريقيا مؤخرا . وقد أبرزت هذه المشكلة على نحو بليغ عند ما خاطب رئيس دولتي فخامة الحاج السيد داودا كاي رابا جـاوارا الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة باعتباره رئيسا لمؤتمر رؤساء دول اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . ان هذه الجمعية وكذلك المجتمع الدولي بأسره ، قد أدركا أبعاد الجفاف وتأثيراته بعيدة المدى على الساحل . ولذلك ، فمن واجبي أن أذكر المجتمع الدولي رغم الجهود الوطنية والدولية ، بأن الموقف في الساحل لم يتحسن على نحو ذي مغزى . وفي هذا العام سقطت الأمطار متأخرة تماما ، وعانت معظم بلدان الساحل من الجفاف . وعلى ذلك ، وبحلول منتصف آب/أغسطس كان العجز في الساحل يقدر بـ ٨٠٠ ألف طن من الحبوب اللازمة لطعام السكان . ولذلك ، فاننا نناشد المجتمع الدولي أن يستجيب الى النداء الملح الذي تقدم به الرئيس الحالي للجنة الدولية لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، فخامة السيد موسى تراورى رئيس جمهورية مالي الشقيقة .

وعلاوة على الآثار المباشرة لنقص الغذاء المتاح لسكاننا في الاقتصاديات الزراعية ، فان عدم توفر الأمن الغذائي يشكل عبئا رئيسيا على كاهل تنمية بلداننا ، فذلك يسبب زيادة في الواردات الغذائية وما يترتب على ذلك من نقص في حصيللة النقد الأجنبي التي نحن في حاجة ماسة اليه . ويبرز حجم المشكلة من خلال ما أعلنته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من أن ما تستورده افريقيا من الغلال سوف يزداد من ١١ مليون طن مئري في ١٩٧٨ الى ١٥ مليون طن مئري في ١٩٨٥ . ولقد زادت الواردات فعلا من ٢٤ مليون طن مئري في ١٩٧٠ الى نفس معدل ١٩٧٨ . وهكذا ، نجد أن حصيلتنا من النقد الأجنبي التي تضاعفت فعلا نظرا لتدهور شروط التجارة ، تستهلك في الوفاء بقيمة الواردات المتزايدة بدلا من زيادة الاستثمارات المحلية من أجل التنمية الاقتصادية .

ونظرا لأننا ندرك أن المسؤولية الأولية لزيادة الانتاج الغذائي تقع على عاتقنا ، فإن هدفنا هو التحسين العاجل للموقف الغذائي وارساء دعامة تحقيق الاكتفاء الذاتي . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإننا في غامبيا سوف نستمر في متابعة تنفيذ - كهدف ذي أولوية - مشروع القناطر عبر غامبيا في اطار هيئة حوض نهر غامبيا وهي منظمة تضم غينيا والسنغال وغامبيا في جهد مشترك يرمي الى تطوير حوض نهر غامبيا بأكمله . وكما صرح فخامة الرئيس جاوارا هنا في ١٩٧٨ فإننا نرى في تنمية الموارد المائية كلها ، العامل الرئيسي لتحقيق زيادة في الغذاء وفي المحاصيل النقدية في المنطقة .

ان جهودنا مع هذا تحتاج الى أن تكتمل بالمساعدة الدولية على مستوى يمكن ان يؤدي الى تحقيق تقدم كبير في هذه المسألة الهامة الخاصة بالاحتياجات الانسانية والتنمية الاقتصادية . ولذلك فنحن نقدر المساعدات الغذائية في اطار الاغاثة . ان ما نحتاجه فعلا في غامبيا وفي منطقة الساحل عموما هو مساهمة مالية أكبر في مشروعات البنية الاساسية مثل السدود التي - عند ما تعمل - ستؤدي الى تخفيض ، بل وربما ازالة الاعتماد الكامل على الطقس . وفي الواقع بمساعدة تنا على ضبط مواردنا المائية واستخدامها لتحقيق أهداف الكفاية الذاتية في مجال الزراعة واحتياجاتنا للطاقة فان المساعدات الغذائية ستقل بشكل ملموس أو تنتهي ، وبذلك يمكن أن تتاح الموارد النادرة لمشروعات أكثر للتنمية .

وبينما نجد ان الطعام والتسليح يحتلان طرفي النقيض على الصعيد الدولي فان علاقتهما قد برزت بشكل صارخ في تقرير براندت . لقد وجد ان ثمة دبابه حديثة يكلف مليون دولار وهو مبلغ يمكن ان يهيئ تسهيلات لتخزين ١٠٠٠٠٠ طن من الأرز وان $\frac{1}{3}$ في المائة من الانفاق العسكري الدولي يمكن ان يدفع ثمن المعدات الحقلية اللازمة لزيادة انتاج الأغذية والتوصل الى الكفاية الذاتية في الدول ذات الدخل المنخفض في مجال نقص الاغذية ، خلال عقد واحد . ان هذه الحقائق تدعو الى التوقف في سباق التسليح بحيث يمكن للمدخرات الناتجة أن توجه الى انشطة اقتصادية مشرة في مناطق العالم الأكثر معاناة .

وفي ظل هذه الخلفية الاقتصادية غير المواتية انعقدت الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، هنا منذ اسابيع قليلة مضت . وأذكر انه في عشية عقد الدورة التي سبقتها توقعات كبيرة فان وزراء مجموعة السبعة والسبعين قد اعربوا عن الأمل انه بروح التعاون والتكافل والمنفعة المتبادلة فان البلدان الصناعية يمكن ان تعالج المفاوضات باحساس جديد بالهدف وبالارادة السياسية للذين لا مندوحة عنهما لنجاح هذه الدورة الاستثنائية . ولم يستجب لهذه المناشدة . وكما نعرف جميعا فان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لم تحقق اهدافها . انها أكدت فقط على أن العقبة الأساسية في سبيل التقدم نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تكمن في معارضة كثير من البلدان المتقدمة صناعيا للتدابير الرامية الى اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي بشكل يضمن الانصاف والعدل والاستقرار في العلاقات الاقتصادية

الدولية . ان فشل هذه الدورة ليس فقط مجرد خيبة امل ولكنه مبعث للقلق العميق ان ان لــــه انعكاسات بعيدة المدى تضر بالتعاون الدولي والسلم والأمن . ورغم هذه النكسة غير المتوقعة والجمود الحالي فان جهودا جديدة ينبغي أن تبذل خلال الدورة الحالية لاستئناف محادثات ذات مغزى في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ والتي ، وهذا أمر له مغزاه ، ستتزامن مع عملية الشروع في الاستراتيجية الانمائية الدولية الخاصة بالعقد الثالث للأمم المتحدة للتنمية ، والواقع أن توافق الآراء الذي انبثق عن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة فيما يتعلق بالتدابير لمواجهة الموقف الحرج في البلدان الأقل نموا قد بعث على زيادة توقعاتنا . اننا لنثق في أن التدابير المطلوبة في قرار الجمعية العامة د أ / ١١ / ٤ سوف تولى التنفيذ العاجل الذي تستحقه ، وان اجراءات ملموسة سوف تتخذ في الدورة الحالية لضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة في شأن البلدان الأقل نموا والذي سيبدأ ببرنامج العمل الكبير الجديد للثمانينات .

وفي هذا الصدد فانني يجب ان اؤكد مرة اخرى على أن التدفق الكبير للمساعدة الانمائية الرسمية ، بشروط حقيقية كمنح غير مشروطة لل دول الأقل نموا هو الذي سيساعد الدول الأقل نموا على التغلب على مشاكلها الهيكلية والتوصل الى تحقيق المستويات المنشودة في النمو الاجتماعي والاقتصادى . ان صندوق التنمية الدولي المقترح انشاؤه يمكن أن يقدم من خلاله مساعدات كبيرة من موارد المعونة الانمائية للبلدان الأقل نموا ، وينبغي ان يسهل هذا التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الجديد الكبير الذي دعي اليه في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والائتماء رقم ١٢٢ (د - ٥) .

ان هذا هو المناخ الاقتصادي القاتم الذي تناقش فيه الدورة الخامسة والثلاثين للمشاكل العالمية . والآن انتقل الى الشؤون السياسية .

وبينما نجد ان المسائل الاقتصادية قد سادت المسرح الدولي في العقد الماضي فان مشاكل سياسية خطيرة تستمر في تهديد السلم الدولي . ان الموقف الدولي في الاعوام الاخيرة الماضية قد تميز بالانتشار الواسع للقلق والنزاعات والأزمات التي تهدد بقاء بعض الدول ونفــــس أساس مجموعة دولنا . وحتى عند ما نجتمع الآن لمناقشة المشاكل العالمية فان الكثير من سكاننا

وخاصة في العالم الثالث يعيشون في الخوف وعدم الطمأنينة وتحت شبح الحرب . وفي افريقيا — والشرق الاوسط وآسيا بصفة خاصة ، فان القوى الشريرة للعسكرية والحرب قد اطلق لها العنان بشكل يضر بشعوبنا وبأهداف التنمية .

ان المسرح الافريقي قد تم تمثيله بصورة فعالة عن طريق المتحدث باسم افريقيا وهو الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية سعادة الدكتور سيكا ستيفنس من سيراليون ، ولكن اسمح لي ياسيد الرئيس أن اشير باختصار الى بعض هذه المشاكل الملتهبة .

وفي مقابل هذا المناخ السياسي القاتم الذي يسود اجزاء من افريقيا فاننا قد حققنا نجاحا كبيرا في الجنوب الافريقي . ان الثامن عشر من نيسان / ابريل ١٩٨٠ سيكون تاريخا يذكر طويلا في نضال افريقيا من أجل الحرية وهو التاريخ الذي ولدت فيه زمبابوى من خلال دماء شهدائها والارادة الصادقة لشعبها الشجاع . اننا نحبي استقلال العضو الخمسين في منظمة الوحدة الافريقية تحت القيادة المستنيرة لابن عظيم من أبناء افريقيا والسياسي المحنك وهو رئيس الوزراء روبرت موغابي . والواقع ان انتصار الجبهة الوطنية على قوى الاستعمار والعنصرية انما هو انتصار عظيم لافريقيا وخطوة كبيرة نحو التصفية الكاملة للاستعمار في قارتنا ، وهو هدف وارد في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وهو نصر بين ايضا الارادة الحديدية لشعب افريقيا في الحرية ، والمهـام للشعوب المقهورة في بقية الجنوب الافريقي بأن تستمر ، ويتأييدنا ، في الكفاح المشروع من أجل الحرية والعدالة والكرامة الانسانية .

ان زمبابوى تعد درسا يبرز الشهامة والكرم والفضيلة التي يتحلى بها الافريقي الذي يمكنه في ساعة النصر والمجد ان يغفر لقوى القهر المهزومة وان يمد يد التعاون للاقلية للقيام باعادة البناء الوطني . ان هذا هو جوهر كفاح افريقيا — حب الحرية في اخاء ومساواة من أجل خـمير الجميع . وهذا ايضا درس لجنوب افريقيا ولا صدقائها .

وعندما نحتفل بمولد العضو الثالث والخمسين بعد المائة للأمم المتحدة فعلينا ألا ننساق الى التراخي وما ينجم عنه بالتالي من تباطؤ في قوة الدفع وتكثيف النضال في ناميبيا وجنوب افريقيا . ان هدفا الثابت الذي يجب تحقيقه هو استقلال ناميبيا في أقرب وقت ممكن ، ولتحقيق هـذه

الغاية فاننا نحث مجلس الأمن على اتخاذ العمل الفعال لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع
لناميبيا بحيث يمكن لاخواننا واخواتنا هناك بقيادة سوابو ، وهي ممثلهم الشرعي الحقيقي ممارسة
حقوقهم الثابتة في تقرير المصير والاستقلال وفي هذه المرحلة من التاريخ فانني يجب أن اذكر المجتمع
الدولي بأنه طالما أن هناك أرضا افريقية ولو كانت مترا مربعا ما زالت تحت السيطرة الاجنبية فان
استقلال افريقيا سيكون ناقصا ومهددا . وعلى ذلك فان النضال سوف يستمر .

وفيما يتعلق بمشاكل الدول الافريقية في الصحراء الغربية وتشاد والقرن الافريقي ، فاننا وبصفة خاصة في غامبيا نشعر بالارتياح لأن منظمة الوحدة الافريقية هي الجهاز الوحيد الذى يمكن أن يحل هذه المشاكل بشكل فعال . وعلى ذلك فان المصالح غير الافريقية ينبغي أن تحجم عن التدخل بأى شكل في عملية الوساطة والمصالحة التي بدأتها منظمة الوحدة الافريقية بالفعل . وهناك مصدر آخر للنجاح يتمثل في التقدم الملحوظ الذى تم في المجال الحيوى لحقوق الانسان . وعندما قرر الزعماء الافريقيون في اجتماعهم في منروفيا في عام ١٩٧٩ وضع ميثاق افريقي بشأن حقوق الانسان والشعوب ، شكك الكثيرون من خارج افريقيا في ارادتنا وجديتنا وحتى في قدرتنا على تنفيذ القرار الرسمي لمؤتمر القمة السادس عشر . الا أنه بحلول كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، فان الخبراء القانونيين الافريقيين قد اجتمعوا وصاغوا في د اكار بالسنغال مشروع ميثاق أدهش أعداء افريقيا . لقد كان هذا هو السياق الذى كان لنا فيه ، الى جانب التزامنا الحازم في غامبيا باحترام وتعزيز وحماية حقوق الانسان ، شرف استضافة أول اجتماع وزارى لمنظمة الوحدة الافريقية لدراسة مشروع ميثاق افريقي بشأن حقوق الانسان والشعوب .

ورغم أن مؤتمر البنجول في حزيران / يونيه ١٩٨٠ لم ينته من عمله ، فان هناك تقدما كبيرا قد تم احرازه وذلك بالنظر الى الحجم الضخم للمهمة والطريقة السريعة التي نفذ بها قرار منروفيا . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن نذكر انه بينما نجد ان اعلان حقوق الانسان قد اعتمده الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ ، فقد تم حديثا اعتماد الصهود الفرعية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية ووضعت موضع التنفيذ ، ولكن افريقيا لن تعطل اعتماد مشروع الميثاق . ان الاجتماع الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، سوف يماود الانعقاد في بنجول بغامبيا في الشهر القادم ، وذلك للنهوض بالمسؤولية التي عهدت اليه بها قمة منظمة الوحدة الافريقية في فريتاون الا وهي مسؤولية التوصل الى صيغة نهائية لمشروع الميثاق تمهيدا لعرضه على الاجتماع القادم لرؤساء الدول أو الحكومات الافريقية .

ان مغزى هذا التطور ، هو انه يبين الأهمية التي تتعلقها افريقيا على حقوق الانسان . ونحن في غامبيا نلتزم التزاما صارما ، بقيادة الرئيس الانساني العظيم السيد داودا كايابا جاوارا ، بحماية واحترام حقوق الانسان . وهذا التزام يقوم على اساس راسخ من قوانيننا الوطنية ويعتبر

الاساس الرئيسي لسياستنا الخارجية . ان احترامنا لحقوق الانسان ، الى جانب اعتباره حجر الزاوية في ديمقراطية غامبيا ، يعتبر العامل المساعد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً انه فقط في جو من الحرية والأمن يمكن للفرد أن يسهم بشكل فعال في الخير العام للجميع . والواقع ان الكفاح ضد الاستعمار والقهر والعنصرية ، هو في نفس الوقت كفاح من أجل كرامة الانسان .

ان الموقف في الشرق الأوسط ، قد تدهور منذ اجتماعنا هنا ، منذ عام مضى . وعلى النقيض من التوقعات التي ترمي الى تحقيق السلم من خلال الحوار فان اسرائيل قد صدت مساندة سياساتها القمعية التوسعية . وفي تجاهل تام واحترار لقواعد القانون الدولي وللأخلاق فان النكلام الصهيوني في تل ابيب لم يرق فحسب بانشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة بل قرر أن يجعل من القدس عاصمته الأبدية التي لا تقبل التقسيم .

وبالنسبة للقضية الأساسية لفلسطين ، فانه ينبغي لنا أن نكرر أن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، يمكن لها دون غيرها التفاوض عن هذا الشعب لتحقيق حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . ولتحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط ، لا بد أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة تقوم على أساس استعادة أراضي الأجداد التي اغتصبتها اسرائيل . ولذلك فاننا نشعر بأنه ينبغي أن يكون هناك سلم من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة ، وبمعنى آخر ان منظمة التحرير الفلسطينية لا بد وأن تشارك في جميع المراحل كطرف على قدم المساواة .

ولكننا خصوصاً في المؤتمر الاسلامي ، اذا كنا سوف نحقق هدفنا في تفسير مسار الاوضاع الراهنة في الشرق الأوسط بحيث يعود السلام الى هذه المنطقة ، فاننا لا نملك أن نشكر جهودنا في منازعات يروح ضحيتها الاشقاء . ان هذه المواجهات المسلحة ليس من شأنها الا اضعاف عملنا الجماعي وتعضيد أعداء الاسلام . ولذلك فانني أضمر صوتي الى النداء الموجه الى ايران والعراق من جانب المؤتمر الاسلامي بوجه خاص والأمم المتحدة والدول المحبة للسلام بوجه عام ، لاعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية بينهما .

ان هذه هي الخلفية التي تعقد في ظلها الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة . انها فترة لم يسبق لها مثيل من حيث المشاكل الاقتصادية وتزايد الفجوة التي تفصل بين الاغنياء

والفقراء . كما ان هذا وقت يتميز بالأزمات السياسية ، حيث نجد ان السلام الذي ساد منذ عام ١٩٤٥ مهما كان هشا ، يتعرض لتهديد خطير الآن . ولكن يحدونا الأمل في التغلب على هذه العقبات حيث أن هؤلاء الذين يرغبون بصدق في تحقيق السلام يفوق عددهم قوى الشر . وكما قلت في البداية فان لدينا الأمم المتحدة التي يمكن تعزيز أجهزتها واستخدامها بشكل أفضل جنباً الى جنب مع منظماتنا الاقليمية لترجمة الأفكار المستلهمة من قضية التنمية والسلام الى عمل يمسوود بالنفع المشترك على البشرية جمعاء .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد طلب اثنان من المندوبين السماح لهما بالحديث ممارسة لحقهما في الرد ، وسوف أعدليهما الكلمة .

السيد اوريتز سانز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : في دورة سابقة للجمعية العامة ، قام وفدى بالرد على بعض البيانات الخاطئة التي أدلى بها فيما يتعلق بالموقف في بوليفيا .

وحتى لا أثقل على هذه الجلسة المثقلة بالأعمال ، فاننا سوف نقصر اليوم ، في ضوء التعليقات الهجومية التي أدلى بها بطريقة متعصبة ، على استرعا انتباه المندوبين الى محضر جلستنا في ٢٤ من ايلول /سبتمبر الماضي . اننا نجد في محضر تلك الجلسة أن الواقع في بوليفيا مشروح بوضوح وموضوعية وباللغة المهذبة التي تليق بمجتمع الأمم . اننا لن نعيد سرد أو تكرار البيانات المبهينة التي استمعنا اليها هذا الصباح بشأن حكومتنا . ان مندوبي بوليفيا تحكمهم القاعدة بان كلمات الانسان هي انعكاس لما يكنه في نفسه ، وعليه فان هؤلاء الذين يتكلمون بعنف يعلمون سبب ذلك .

السيد بوروين (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، ايماناً من الجماهيرية العربية الليبية بميثاق ومبادئ الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وأهمية وحيوية أمن وسلامة واستقرار منطقة البحر المتوسط . وردا على السيد مندوب مالطة فان بلادى تؤكد بأنه ليس لديها أية نية عدوانية ضد مالطة بل بالعكس فانها قامت باستمرار بدعم مالطة وشعبها في نضالها من أجل التحرر والاستقلال وعدم الانحياز فتعاونت معها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية انطلاقاً من الروابط التاريخية التي تربط الشعبين العربي الليبي والمالطي . ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر ، أن هناك حوالي أربعاً وعشرين اتفاقية ومحضر اتفاق بين البلدين للتعاون والمساعدات في مجالات مختلفة وهناك تسع شركات مشتركة يبلغ رأس مالها أكثر من مائة مليون دولار ، يضاف الى ذلك شركة قابضة يتبعها العديد من الشركات المتفرعة ، كما قدمت ليبيا العديد من القروض والمساهمات . أما في مجال النفط فان الجماهيرية قدمت لمالطة احتياجاتها من النفط بأسعار مخفضة ، أى بنفس الأسعار التي تقدم للمستهلك الليبي منذ عام ١٩٧٥ ، الى حزيران / يونيه ٢٠١٨٠ .

أما فيما يتعلق بموضوع الجرف القارى فقد حرصت الجماهيرية على حل هذا الخلاف بالطرق الودية والتفاوض المباشر في اطار علاقات حسن الجوار ، وتم التوقيع بالأحرف الاولى على اتفاق مبدئي باحالة الموضوع الى محكمة العدل الدولية ، وسيعرض هذا الاتفاق على السلطات التشريعية قريباً . وعموماً فان الجماهيرية تؤكد استعدادها الكامل للذهاب الى محكمة العدل الدولية ، وعلى مالطة أن تمتنع عن الحفر في المنطقة المتنازع عليها والالتزام بالذهاب الى المحكمة ويمكن الاتفاق بين الطرفين على الآتي :

أولاً ، تحكيم محكمة العدل الدولية في الموضوع .

ثانياً ، امتناع الطرفين عن القيام بأى تنقيب أو حفر بالمنطقة المتنازع عليها قبل الوصول الى

اتفاق .

ان الجماهيرية أبدت استعدادها وترحيبها بوساطة رئيس حركة عدم الانحياز ، وانها على

استعداد للتفاوض مباشرة باستقبال وفد مالطي في ليبيا ، أو ارسال وفد ليبي الى مالطة في أى

وقت للبحث عن أفضل الحلول .

ان السيد مندوب مالطة أشار أكثر من مرة الى الحقوق القانونية ، وكما تعلمون جميعا ، فان موضوع الحقوق القانونية في موضوع متنازع عليه كالجرف القارى هو سابق لأوانه ، وان ليبيا لا تعترض على أن تقوم مالطة بالتنقيب في مياهها الاقليمية ، أما بشأن أن هذه المسألة فنية فهذا أمر واقعي ومحتم وأنها لازالت محل تفاوض لدى أكبر مؤتمر دولي متخصص ، وهو المؤتمر الثالث لقانون البحار حيث مازالت معايير تحديد الحدود البحرية محل تعارض في وجهات النظر . وان قضية الجرف القارى بين ليبيا ومالطة لا تخرج عن كونها احدى هذه القضايا التي لا يمكن لمالطة أن ترسم بنفسها الخط الفاصل ضمن منطقة متنازع عليها ، وبالتالي لا يجوز القيام بأى عمليات استكشاف أو تنقيب الى أن يتم تسوية الخلاف وتحديد الخط الفاصل بين الجرفين .

ومن هذا المنطلق فان الجماهيرية بمجرد أن علمت بنية مالطة للبدء في التنقيب في المنطقة المتنازع عليها احتجت لدى السلطات المالطية ، وطلبت التوقف الى حين الوصول الى اتفاق ولم تصر مالطة هذا الاحتجاج أى اهتمام ، ومع ذلك فان الجماهيرية لازالت على اقتناع كامل بأن قضية الجرف القارى هي مسألة فنية بحتة يمكن حلها بالاتفاق الثنائي أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية . وان النزج بمجلس الأمن أو الجمعية العامة في قضية فنية كهذه بحجة أن هناك تهديدا للسلم والأمن فسي المنطقة والعالم هو مبالغ فيه ، وليست هناك أية قرائن جدية له .

ختاما تؤكد الجماهيرية حرصها على السلام والأمن في المنطقة وفي العالم ، ومن هنا المنطلق تحرص على الحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون وحسن الجوار مع مالطة وتأمل لها ولشعبها كل الخير والازدهار .

السيد فوسى (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : انني آسف ، لأخذ الكلمة في هذا

الوقت المتأخر أمام الجمعية العامة ، وفي الواقع ان ليبيا كان لديها الوقت الكافي لدراسة وجهة نظر الحكومة المالطية في هذا الموضوع الهام . ان الرد الذى أدلى به السيد مندوب الجماهيرية العربية الليبية بيدو لأول وهلة أنه استمرار للتكتيكات التي تتبعها الجماهيرية العربية الليبية وذلك لمنعنا من القيام بحققنا المشروع .

لقد قلت في هذا الصباح . ان الصور التي في حوزتي لم ترفقط من جانب مواطني الدول

الأخرى ولكنها تحتوى على المواقع الجغرافية الحقيقية التي يتم فيها الحفر والتي تعرضت للتهديد العسكرى . و اذا كان السيد مندوب الجماهيرية العربية يود أن يحصل على نسخة منها فاني سوف أعطيه نسخة منها ، وعندئذ سوف يتمكن من أن يرى هو بنفسه الطبيعة الحقيقية لمثل هذه الوقائع ، ويرى الحقيقة أيضا أن هذه الخرائط تقع خارج المنطقة ، وأكرر خارجها ، وهي الخرائط التي قدمت رسميا بمعرفة الحكومة الليبية في خطابها للشركات صاحبة الامتياز والمؤرخ ٨ حزيران / يونيه ١٩٧٥ والذى بينت فيه للحكومة الليبية حدود المنطقة التي تدعيها .

وهذا يعني أن ليبيا لم تكن تعمل وفقا للتشريعات ، ولكنها كانت تعمل في منطقة خارج منطقتها وخارج المنطقة القانونية التي تحدد من قبل القانون الدولي ، بمعنى أن هذه الأنشطة كانت تتم في بقعة لم تطلب ليبيا السيطرة عليها من قبل .

ويبدو أنه وفقا للمثل الايطالي المعروف " ان الشهية تزداد مع الأكل " وان ليبيا تعمل على اتساع الرقعة التي تقع تحت ولايتها والتي تقع تحت تشريعاتها ، وهذا في الواقع لا يتفق مع القانون الدولي المعمول به .

ان السيد رئيس وزراء مالطة قد استمع الى الاقتراحات الواردة من الجانب الليبي فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول وذلك في ١٩٦٩ ، وقد رد سيادته قائلا : ان حكومة مالطة ليست مهتمة بالرجوع عن الاتفاقية المزمع التفاوض بشأنها لمدة أربع سنوات ، و اذا كان الليبيون يصرون على أن مثل هذه الاتفاقيات التي تم التوصل اليها يتم التفاوض بشأنها من جديد ، فاننا لا نستطيع أبدا في ظل هذه الظروف أن نقبل مثل هذا الوضع من جانب ليبيا وأن نعود الى الوراء ولكن نسود أن نتقدم الى الأمام .

وكما أوضحت في البيان الذي ألقته صباح اليوم ، فان الاتفاقية المقترحة بشأن قانون البحار تسمح بتدابير مؤقتة . وعلى هذا الأساس فاننا تقدمنا بمقترحات محددة الى ليبيا ، ولم يرد الليبيون عليها ، ولا يحتوي بيانهم اليوم على أى رد .

ولذلك ، فانني أطلب الى الحكومة الليبية والى هذه الجمعية أن يدرسا الرد الذى أدلى به الممثل الليبي الآن . ولكن لأول وهلة ، يبدو انه فقط انما يتراجع عما وافقت عليه ليبيا بالفعل منذ أربع سنوات مضت . وهذا ، بالطبع ، ليس طريقا لبدء حوار ، وليس طريقا لبدء مفاوضات . هذه هي النقطة الهامة في الموضوع بين الحكومتين ، وما لم يكن هناك رد مؤيد للاقتراح الأخير الذى أبدته مالطة ، فانني أخشى أن العلاقات بين البلدين لا يمكن أن تسير في طريق مرضي .

وأعتقد انني قد طرحت الأسئلة هذا الصباح بأسلوب محدد للغاية ، ولأسف فان ممثل ليبيا لم يعط اجابة محددة عن هذه الأسئلة .

انني أخشى - كما قلت - انه منذ النظرة الأولى وبعد أن أتاحت الفرصة لدراسة هذه الاجابة ، عليّ أن أقول انه ليس هناك أى تقدم .

السيد جونزالز (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : انني لا أعتقد أن نيكاراغوا

كانت عدوانية ، ولكنها كانت موضوعية . وما يعتبر عدوانيا هو حقيقة الموقف في بوليفيا الشقيقة . لقد قيل لنا ان الكلمات تعبر عن شكل معين من الروح ، ولكن من الصعب علينا أن نحدد تماما ماذا نعني بالروح .

وبجانب ما نشاهده لأول وهلة من الأحداث الدرامية في بوليفيا ، فان الصحافة العالمية قد سجلت أيضا وبكل موضوعية مذابح العمال وعمال المناجم والفلاحين في أماكن مثل انيماس أو كاراكولز والاعتداءات وأعمال التعذيب التي ارتكبها أفراد الشرطة المسلحة الذين خرقوا الحقوق المدنية للبلاد .

ان الصحافة العالمية ، بما في ذلك " واشنطن بوست " و " نيويورك تايمز " و " ديلي نيوز " و " التايمز اللندنية " و " تايمز ماجزين " و " لوموند " و " دير شبيجل " و " فاينانشيال تايمز اللندنية " و " الناسيونال " في كاراكاس ، وفنزويلا و " الاسبكتاتور " في بوغوتا ومئات مسن الصحف الأخرى ووسائل النشر المتعددة من كل نوع ، قد كررت هذه الحقائق .

ان المؤتمر الكنسي للابسكوبال في بوليفيا ومنظمات دينية أخرى ، قد أدلت بشهادتها
الصادقة .

ان سلسلة الانقلابات المحزنة التي عانت منها بوليفيا ، يمكن فهمها فقط من خلال الاصرار
الدائم على التطلعات الديمقراطية لهذا الشعب الذي ، كلما عاد الاضطهاد اليه هب من جديد
مطلعا الى التحرر الذي شن من أجله نضالا استمر مائة وخمسين عاما وبادر في عام ١٩٥٢ حين
قامت الثورة الوطنية بعملية تم احباطها بعد ذلك بعشر سنوات .

لقد آن الأوان لكي يكون عمال المناجم في بوليفيا وما تعرضوا له من آثام ، في قلوب جميع
الثوريين في أنحاء العالم .

ان الفترة الزمنية الوجيزة التي لا تزيد على ثلاث سنوات ، كانت انتصارا لهذا الشعب . ان
عودته الى نظام الحقوق ، كانت ثمرة ثورته . غير انه بالنسبة الى النظام الأخير ، فان العصيان
المدني الذي قام به الشعب للحيلولة دون دعم النظام الداخلي وتضامن الدول الديمقراطية ، انما
يعني انه لا يمكن ويجب ألا يكون هناك تضامن دولي .

انه لا يخالجا أي شك في نجاح المقاومة البوليفية ، لأنه من المستحيل أن يحكم بلد
جميع أفراده متحدين ضد شخص واحد .

وحتى نوجز ما سبق أن قاله الوزير دسكوتر صباح اليوم ، فان بوليفيا بحاجة الى التحرر من
وتبعها كدولة مغلقة من الناحية الجغرافية والى الحصول على منفذ مستقل الى البحر . ويجب أن
تتحرر اليوم ممن يحاولون قهر الشعب البطل وذلك بدعم النظام الديمقراطي والسلام والعدالة
الاجتماعية .

السيد كاستيلو أريولا (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان غواتيمالا تتحدث

ممارسة لحقوقها في الرد على تعليق أدلى به صباح اليوم أحد المتحدثين مشيرا الى بلدى مما اضطر
معه وفد بلادى الى القاء هذا البيان .

ان جمهورية غواتيمالا على الرغم من مصاناتها لسنوات عديدة من ديكتاتوريات دامت طويلا ،
وبعد نضال مجيد ، فان شعبها قام بانخفاء نظام المؤسسات على عملية تخيير سلطات الحكومة من
خلال نظام الانتخابات الشعبية المباشرة . وليست لدينا ديكتاتوريات أخرى الآن كذلك التي دامت
لخمس أو عشر أو خمس وأربعين سنة .

في الأربعة عشر عاما الماضية ، فان حكومات غواتيمالا قد توالى واحدة تلو الأخرى من خلال انتخابات شعبية لفترات حكومية مدة كل منها أربع سنوات . وقد حدث في عدة مرات أن كانت الحكومة مشكلة من المعارضة وفقا لقرار القاعدة الانتخابية وقد شاركت الأحزاب السياسية من كل لون في هذه العملية . وفي الوقت الحالي فان لدينا حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية في اطار النظام الانتخابي . ولدينا حكومة تحترم وتضمن كل حقوق الانسان والحريات القائمة في ظل دستور جمهورتنا . ان لدينا حكومة تقوم بالنهوض بمشروعات ضخمة في كل منطقة بما يعود بالفائدة المباشرة على الجماهير وتحظى بتأييد الشعب .

لكل هذه الأسباب المعروفة لدى الضمير الحي الوطني والدولي ، فان وفد غواتيمالا يرفى ما قاله هذا الصباح وزير خارجية نيكاراغوا فيما يتعلق بنظامنا الوطني لأن هذا يتنافى مع اعلان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ويشكل تدخلا واضحا في الشؤون الداخلية يتعلق بمنطقة تخص دولة غواتيمالا دون غيرها .

أما فيما يتعلق بمسألة بليز ، فاننا لسنا بحاجة الى تكرار موقف غواتيمالا الذي عبر عنه في الجمعية العامة السيد وزير خارجية بلادي في بيانه هنا في ٦ من تشرين الأول / أكتوبر .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد طلب ممثل الجماهيرية العربية الليبية الكلمة مرة أخرى ، وقبل أن أعطيه الكلمة ، أود أن أذكر المندوبين بقرار الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ الذي يحدد مدة حق الرد بمشردقائق في المرة الأولى ، وبخمس دقائق في المرة الثانية .

السيد بوروين (الجماهيرية العربية الليبية) : ذكر السيد مندوب مالطة موضوع الصور كدليل ، وأود أن أقول ان موضوع الصور لا يعتد به لأنه يمكن التقاطها في أى مكان وبأى طريقة . ونؤكد أن الجماهيرية لم تستخدم القوة ، وليست لديها أى قوات في مناطق تابعة لسيادة مالطة .

السيد مندوب مالطة يقول أحيانا ان المنطقة تبعد خمسة عشر ميلا ، وأحيانا عشرين ميلا ، وهذا يدل على عدم تأكده وتشككه .

(السيد بوروين ، الجماهيرية
العربية الليبية)

وليبيا من جانبها تقول ان التنقيب وقع في منطقة متنازع عليها ، وهذا أمر مخالف لأبسط القواعد القانونية . وذكر العقيد معمر القذافي قائد الثورة في ليبيا في خالابه في أول أيلول / سبتمبر الماضي ان الجماهيرية مستعدة للذهاب الى محكمة العدل الدولية . نكرر ان الموضوع فني ، ويحتاج الى دراسات ، ولذلك يتطلب وقتا .

أما ما يذكره السيد مندوب مالطة بشأن التكتيك وغيره ، فهو غير وارد . فهل انعقاد مؤتمر قانون البحار لهذه المدة الطويلة نوع من التكتيك ؟ .

السيد تينوكو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : نود أن نعتمد لكافة الوفود

لأخذنا وقتها ، ولكننا نشعر ان ذلك أساس لادلاء بيان موجز .

ان دولتنا العريقة في الديمقراطية والتي تسود فيها المشاركة الشعبية الواسعة في حكومتها ، تدرك التلغات العميقة في كافة بلدان أمريكا اللاتينية وشعوبها الى الديمقراطية . اذن نود أن نوضح ان بلدي باعتراره بلدا ديمقراطيا يحترم حق تقرير المصير وحق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . غير اننا لا نرى انه من السواب أن نجعل ذلك يتطابق مع حق كافة الدول ذات السيادة في ان يكون لها وجهات نظر ، وأن تعلن عنها في تطورات الديمقراطية التي هي أمل العالم الوحيد . وفي هذا الصدد نود أن نوضح ان نيكاراغوا بلد ديمقراطي وشورى ، ونعتبر من واجبنا أن نعبر عن رأينا عن الصعوبات التي يواجهها على الصعيد الدولي في مختلف القطاعات وهي صعوبات تعوق الديمقراطية . ان الوحش الذي يقلق العالم اليوم هو الوحش الذي يهاجم الديمقراطية في مختلف أجزاء قارتنا وفي العالم كله . وبناء على ذلك ، نؤكد من جديد اننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ، ونكرر التأكيد ان شعبنا وحكومتنا سيحافظان على حقوقهما الكاملة ، دون أي مساس بها ، في اظهار أية صعوبات تعترض الديمقراطية .

السيد غوس (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : لكي أساعد السيد الموقر مندوب

الجماهيرية العربية الليبية في أن يتحلى بالصبر فاني سوف أشرح له ذلك بأن أقول ، ان المواقع الجغرافية للحادث هي كما يلي : ان المسافة من مالطة كانت حوالي ٥٠ ميلا ، وان المسافة من ليبيا كانت حوالي ١٣٨ ميلا . والاشارة الى ال ٢٠ ميلا التي ذكرتها هي انه كان ٢٠ ميلا جنوبي

دخل التحديد بين مالطة وليبيا . وبعبارة أخرى ٢٠ ميلا من جانبنا من دخل الوسط وكان ذلك يتفق مع آخر عرض وسط تقدمنا به الى الحكومة الليبية اثناء المفاوضات غير المجدية التي سبق أن استغرقت ثماني سنوات من حياتنا السياسية . وفي حالة ما اذا أراد الحصول على مزيد من المعلومات ، فان السفينة الحربية التي حددت الأنشطة السلمية والمشروعة لمالطة في الجزء الخاص بها من خط الوسط ، كان رقمها جيم - ٤١١ . وكما ذكرت في بيان سابق ، فان هذه السفينة الحربية كانت مبرولة الى شمندورات حقار النفط وصوت مدافعها الى الحفار ، وهددت به بأن يخضع لوقف الأعمال العدوانية فورا وإلا أفلت زمام الموقف من يدينا .

وانا أراد الحصول على الموقع بالضبط ، فانه سيجد ذلك كما قلت له من قبل بالعودة الى السجلات الرسمية التي تبين أن الموقع كان بعيدا عن المدلقة التي كانت تطالب بها ليبيا أصلا باعتبارها أقصى مدلقة تقع في دائرة سلطتها .

انني أعتقد انه لا ينبغي لي أن أليل على زملائي بتكرار المزيد من التفاهيل ، فالوقائع واضحة ، ونحن لم نعرض الجوانب الأخرى من علاقتنا مع ليبيا للمساءلة ، ان أنها كانت مفيدة لليبيا بقدر ما نأمل انها ستكون مفيدة لنا . غير ان هذه المسألة مجحفة للغاية بمالطة . ونافحة لليبيا . والقضية بيننا تتركز في هذه المسألة ، وفيها أيضا نطمح في أن تكون الحكومة الليبية على استعداد أكبر مما كانت عليه من قبل .

وقد ذكرت هذا الصباح أن هناك بعض الصعوبات في تفسير ظروف واضحة ، وعندما يتعلق الأمر بالبراهين والمواقع الجغرافية التي يشهد بها مواطنو دول أخرى فلن يكون هناك محل للغموض . انكم لا تستطيعون وصف الأسود بالأبيض ، والتهرب بعد ذلك ، وهذا هو ما يبدو أن ممثل ليبيا يحاوله ، فلا يمكن لحكومتني ولا لبلدي أن يقبلنا ذلك ، كما انه ليس للأمم المتحدة أن تقبله .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٠٠